الأمم المتحدة A/67/PV.77

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٧٧

الاثنين، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٢٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المعقود وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ١٩٠/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٦٠/٦٧ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٣.

بموجب قرارها ٢٩٣/٦٤، اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل العالمية وكررت تأكيد التزاماتها بإنهاء الاتجار بالأشخاص بوصفه جريمة بشعة. وقد عقدت الدول الأعضاء العزم، في جملة أمور، على اتخاذ خطوات ملموسة لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم، ومحاكمة تلك الجرائم. ودعت الخطة أيضا إلى إدماج مكافحة الاتجار بالبشر في عمل وبرامج منظومة الأمم المتحدة بهدف النهوض بالتنمية وتعزيز الأمن.

وإنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بجميع المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

بداية، أود أن أثني ثناء خاصا على الضحايا الذين انضموا إلينا اليوم. فشجاعتهم تستوجب منا الاحترام التام، وينبغي أن يكون ثباتهم مصدر إلهام لنا جميعا. ونعرب عن تقديرنا البالغ لمشاركتهم في حلقات النقاش بعد ظهر اليوم، إلى جانب البعض من أبرز الناشطين في العالم، من الرجال والنساء الذين كرسوا حياتهم المهنية لوضع حد لهذا الشكل المروع من الرق الحديث.

وإني مدين لميسرينا المشاركين في عقد هذا الحدث، الممثل الدائم للنمسا، السيد مارتن سادجيك، والممثل الدائم للرأس الأخضر، السيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما. وأتوجه إليهما بخالص الشكر على تفانيهما وعملهما الشاق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

1333089 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأود أن أنوه أيضا بالدور الأساسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومديره التنفيذي، السيد يوري فيدوتوف، لمساعدتنا على تنظيم جلسة اليوم، فضلا عن دورهما المستمر في تنسيق استجابة المجتمع الدولي للاتجار بالبشر.

وأود أخيرا وليس آخرا – بالتأكيد – أن أعرب أيضا عن تقديري للأمين العام بان كي – مون لقيادته القوية في الكفاح ضد هذه الجريمة النكراء، وعلى تأييده القوي لتنفيذ خطة العمل.

فقد تحوّل الاتجار بالبشر إلى عمل إجرامي على الصعيد العالمي يوّلد ما قيمته ٣٢ بليون دولار في شكل إيرادات غير مشروعة كل عام. واليوم يقدر ضحايا هذه الأعمال الوحشية بنحو ٢٥ مليون شخص.

لقد وضعت الجمعية العامة خطة العمل من أجل إنهاء الاتجار بالبشر. وهي تهدف إلى تعزيز التنسيق الدولي لحماية ومساعدة الضحايا ومحاكمة الجناة المتهمين فضلا عن تعزيز الشراكات ذات الصلة بين الحكومات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص.

وتوفر خطة العمل أيضا إطارا للكيفية التي يمكن بها إدماج مكافحة الاتجار بالبشر على النحو الواجب في استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة في الأجل الطويل. وأرى شخصيا أن هذا ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي لا شك ستوفر إطارا للجزء الغالب من عمل الأمم المتحدة على مدى العقود القادمة.

وقد تعرضت جميع الدول في جميع أنحاء العالم تقريبا إلى هذه الممارسة البشعة، سواء كانت من بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد. ويشير القرار ١٩٠/٦٧ الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر، إلى أنه على الرغم من استمرار التدابير المتخذة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، فإن الاتجار بالأشخاص لا يزال يشكل أحد التحديات الصعبة التي يواجهها العالم.

وقد كان ذلك أيضا أحد الاستنتاجات الأساسية التي توصل إليها الحوار التفاعلي بشأن منع الاتجار بالبشر، المعقود في إطار الجمعية العامة في نيسان/أبريل الماضي. ويؤكد ذلك الاستنتاج الحاجة إلى استجابة عالمية منسقة وشاملة على نحو أفضل، إن أردنا التصدي بطريقة أكثر فعالية لذلك ”الوباء“ على حد تعبير أحد المدافعين عن حقوق ضحايا.

ويتيح لنا اجتماع اليوم الرفيع المستوى فرصة لتقييم التقدم المحرز في بناء الركائز الأربع لخطة العمل، وهي المنع والحماية والملاحقة القضائية والشراكة، علاوة على استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دور وقدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة على تنفيذ خطة العمل.

وستتاح الفرصة للمشاركين أيضا لعرض أفكار ملموسة بشأن كيفية تحسين التعاون الدولي في هذا الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، فسيتمكن المشاركون من النظر في كيفية تحسين فعالية لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي أنشأته هذه الهيئة أثناء دورتها الحادية والستين.

وأود، بصفتي رئيسا للجمعية العامة، توجيه النداء، ليس إلى الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا إلى المنظمات الخيرية والقطاع الخاص، بهدف زيادة الدعم الذي تقدمه إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

والصندوق، الذي أنشأه الأمين العام، يقدم مساعدة إنسانية وقانونية ومالية لا غنى عنها لأكثر الأشخاص تضررا بشكل مباشر من النسخة العصرية للرق.

وأعتقد أننا يجب أن نجعل ضحايا الاتجار بالبشر محور عملنا. ويجب ألا ندخر وسعا لوضع حد لعبودية الملايين مع

مساعدة الناجين على إعادة بناء حياتهم. ولتحقيق ذلك، يجب ألا يكتفي موظفو إنفاذ القانون وضباط مراقبة الحدود ومفتشو العمل ومسؤولو القنصليات والسفارات والقضاة والمدعون العامون وحفظة السلام بزيادة يقظتهم، بل ينبغي أن يكونوا أيضا على وعي باحتياجات الضحايا. وينبغي أيضا أن يعملوا بشكل أوثق مع مقدمي الخدمات الاجتماعية وغيرهم من مقدمي الرعاية.

في السنوات القليلة الماضية، أصبحت ١٥٤ من الدول الأعضاء أطرافا في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي تمثل أول صك عالمي ملزم قانونا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وبكل احترام، أحث الدول الأعضاء التي لم تصدق عليه بعد على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أعرب عن امتناني للسيدة ميرا سورفينو، سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة لمكافحة الاتجار بالبشر، تقديرا لجهودها التي لا تعرف الكلل لتخليص العالم من هذه الممارسة الفظيعة. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قبل يومين فقط من انتخابي رئيسا للجمعية العامة، كان لي شرف الاستماع إلى كلمتها في نفس هذه القاعة بدعوة من سلفي، الرئيس السابق للجمعية العامة السيد ناصر عبد العزيز النصر. وأذكر أنها تكلمت عن الناجين الذين قابلتهم أثناء عملها، مشيرة إلى القصص المروعة لما مروا به من محن رهيبة. وقرب نهاية ملاحظاتها، وجهت نداء حارا إلى الحضور وقالت:

”آمل أن تُحدثوا أنتم جميعا الحاضرون هنا تغييرا هائلا في بلدانكم وأن تساعدوا على وضع حد للاتجار بالبشر خلال جيلنا هذا“.

فلنؤيد بإخلاص تلك المناشدة الجدية ولنجعلها نداء مجلجلا لنا كي نعمل. ولنقف صفا واحدا بشأن هذه المسألة ولنطهر الكرة الأرضية من هذه الإهانة المروعة للكرامة الإنسانية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الحاضرين على الاجتماع لإنهاء فضيحة الاتجار بالبشر. وأعرب عن بالغ تقديري لمبادرة رئيس الجمعية العامة التي جمعت بيننا جميعا للتصدي للتحدي العالمي الهام جدا والخطير جدا المتمثل في الاتجار بالبشر.

في جميع أنحاء العالم، يقع الأشخاص العُزل والضعفاء ضحايا للمُتجرين بالبشر. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أفرجت السلطات في اليمن عن حوالي ٥٠٠ مهاجر إثيوبي كان المُتجرون بالبشر يحتجزونهم. وكان معظم الضحايا من النساء والفتيات. وقد شعرت بانزعاج بالغ عندما سمعت أن الكثيرين منهم عُذبوا أو تعرضوا لانتهاكات. وبطبيعة الحال، نحن نعلم أن الملايين غيرهم يقاسون محنا مماثلة. فالاتجار بالبشر يدمر الأفراد ويقوض الاقتصادات الوطنية. ويدر هذا الاستغلال والانتهاك بلايين الدولارات. وتدعم أموال السوق السوداء هذه المخدرات غير المشروعة والفساد وجرائم أخرى.

والأمم المتحدة تجمع بين الشركاء لحماية الضحايا ومحاكمة المُتجرين ووضع حد لهذا الاتجار بالبشر. وهناك ثلاث خطوات حاسمة للنهوض بهذه القضية التي تنقذ أرواحا.

وتتمثل الخطوة الأولى في التصديق العالمي على المعاهدات الهامة. وهناك بالفعل أكثر من ١٥٠ دولة طرفا في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وهو بروتوكول مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأحث جميع الدول الأخرى على الانضمام إلى العهود الدولية لمكافحة الاتجار

بالأشخاص والفساد والاسترقاق وعلى أن تصبح أطرافا فيها، فضلا عن المعاهدات التي تحمي حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال.

والنقطة الثانية هي تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومجموعة توصياتنا الشاملة تتصدى للمشكلة من زوايا عديدة.

وتتعلق النقطة الثالثة بالتبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، لمساعدة الضحايا على استرداد حياتهم وبناء مستقبل جديد. وأشكر جميع الذين تبرعوا بالفعل وأحث الآخرين على المساهمة بسخاء في ذلك الصندوق الهام.

والاتجار بالبشر قيد شرير يربط الضحايا بالمجرمين. ويجب أن نحطم هذا القيد بقوة التضامن الإنساني. وفي هذا الجهد، علينا أن نستمع إلى أصوات الضحايا. وفي الآونة الأخيرة، أجرت منظمة العمل الدولية مقابلات مع مئات منهم. ووصفت امرأة شابة كيف كسر رب العمل ذراعها ثم حبسها في غرفة مثبت بها كاميرا. وهدد بإبلاغ السلطات بأنها كانت تسرقه حتى تلقي بها السلطات في السجن. وعندما انتهى العذاب في نهاية المطاف، قالت ببساطة: ”أود أن أقاضي رب العمل. أريده أن يُحاكم على ما فعله بي“. ويجب أن نلبي هذا النداء لتحقيق العدالة والنداءات الأخرى الكثيرة للضحايا في جميع أنحاء العالم. ونحن لن ننجح أبدا في منع الاتجار ما لم ننه الإفلات من العقاب.

ولإقامة العدل، فإننا بحاجة إلى أساس قوي يستند إلى سيادة القانون. وسيتطلب ذلك وضع حد للفساد الذي يلوث عددا كبيرا جدا من المعاملات. وعلينا أن نعزز النظم القضائية وأن نساعد الحكومات على كسب ثقة شعوبها. وبصورة أعم، علينا رفع مستويات المعيشة. فالاتجار بالبشر يزدهر في ظروف الفقر. ويتم إغراء الناس لترك ديارهم بوعود الثروة والأمن. وفي بعض الحالات الأكثر مأساوية، يبيع الآباء أبناءهم بثمن بخس في محاولة مستميتة للبقاء على قيد الحياة.

ويتمثل الخبر السار في أن لدينا خريطة طريق صوب المستقبل الذي ننشده. فالأهداف الإنمائية للألفية تشكل أكبر وأنجح حملة لمكافحة الفقر في التاريخ. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. والنجاح في ذلك سيوفر زخما لعملنا في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإنني أعول على جميع المشاركين هنا اليوم أن يكونوا جزءا من عملنا لإنهاء الاتجار بالبشر ولإيجاد عالم يلبي الاحتياجات الأساسية للناس ويحترم حقوقهم الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد فيدوتوف (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أردد كلماتكم، سيدي الرئيس، وكلمات الأمين العام في تسليط الضوء على أهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فالمناسبة تأتي في حينها بالفعل. فقد مرت عشرة أعوام على بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

ومرت أيضا ثلاث سنوات على وضع خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويقدم المنتدى اليوم فرصة جيدة لنا لاستعراض المنجزات، ودراسة التحديات ورسم مسار حاسم لمواصلة العمل.

رغم أن جزءا كبيرا من الاتجار بالبشر لا يزال مخفيا، فإننا نعلم أن المجتمع الدولي يتعامل مع جريمة منتشرة في جميع

أنحاء العالم. ويودي هذا الشكل الحديث من أشكال الرق بحياة ملايين الضحايا، ويجني المجرمون بلايين الدولارات من وراء معاناتهم. وحتى الآن، فإن ١٧٥ دولة أصبحت أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتعد ١٥٤ دولة طرفا في بروتوكولها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. صدق خمسة عشر بلدا على البروتوكول منذ اعتماد خطة العمل العالمية في عام ٢٠١٠. إنني أدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد إلى التصديق والتنفيذ الكامل للاتفاقية والبروتوكول.

إن خطة العمل العالمية تخول ولاية تقديم تقارير إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مساعدتنا على فهم أفضل لهذه المشكلة العالمية وتعزيز استجابتنا الجماعية لها. لقد قدمنا تقريرا خلال شهر كانون الاول/ديسمبر نوقش لاحقا في اجتماع خاص في نيويورك. ويوضح التقرير أننا نتعامل مع جريمة تحدث في القرن الحادي والعشرين، أي جريمة قابلة للتكيف، ومعيبة، ومعقدة، كما أنها ترتكب في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أقدم تقييما مكونا من ثلاثة أجزاء للخطة العالمية، يقيم ما حققناه، وما هي التحديات وأي نوع من الطريق ينتظرنا.

أولا، فيما يتعلق بالإنجازات، لدى ٨٣ في المائة من البلدان اليوم تشريعات مناسبة لمكافحة الاتجار بالبشر. وكان الرقم في عام ٢٠٠٩، قبل الخطة العالمية، ٦٠ في المائة فقط. ومن المشجع تضاعف عدد البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط التي أدخلت تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، خلال السنوات الثلاث الماضية. وفيما يخص استجابة العدالة الجنائية، زاد أيضا عدد الإدانات في جميع أنحاء العالم. في الواقع، أفاد ٢٥ في المائة من البلدان عن زيادة ملحوظة في أحكام الإدانة خلال السنوات الأخيرة. وشهدت باقي البلدان استقرارا في الحالة.

وبالانتقال إلى التحديات، لا يزال يتعين أن تصدق ٣٩ دولة عضوا من مختلف أنحاء العالم على البروتوكول للوصول إلى التنفيذ العالمي. إن الإفلات من العقاب مسألة أخرى. حيث لم يسجل ستة عشر في المائة من البلدان أبدا ولو إدانة واحدة بتهمة الاتجار بالبشر. ولا تزال معدلات أحكام الإدانة منخفضة بشكل عام. ولم يبلغ كذلك فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حد المشاركة الكاملة. ويشمل في الوقت الحاضر، الفريق العامل لتلك الهيئة، المفتوحة للجميع، ست وكالات تابعة للأمم المتحدة فقط. وثمة أيضا مشاكل بشأن جمع البيانات وتحليلها. وتضمن التقرير العالمي لعام ٢٠١٢ معلومات تم جمعها من ١٣٢ دولة عضوا. ويعني ذلك عدم تقديم ٦١ بلدا أي معلومات على الإطلاق للتقرير. وربما الأهم من ذلك، لم يستخدم الصندوق الاستئماني للضحايا الذي أنشئ في إطار الخطة العالمية كامل إمكاناته، وذلك بسبب عدم وجود التمويل الكافي. على الرغم من أننا قد بدأنا في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر من خلال ١١ منظمة غير حكومية على المستوى الشعبي، في هذه اللحظة لا يمكننا توجيه دعوة جديدة لتقديم مقترحات.

لتلك الأسباب، اتخذت خطة العمل العالمية خطوات هامة إلى الأمام. ولكن من أجل الوفاء بولايتنا حقا، فنحن بحاجة، أولا، إلى التصديق والتنفيذ العالميين للاتفاقية والبروتوكول الملحق بها من جانب الدول الأعضاء. ثانيا، نحن بحاجة إلى مزيد من الالتزام من جانب جميع الشركاء في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لتخصيص الوقت والموارد لأنشطته. ثالثا، نحن بحاجة إلى تبرعات جديدة للصندوق الاستئماني من كل من الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى، ورابعا، نحن بحاجة إلى بيانات شاملة من أجل فهم طبيعة هذه الجريمة العالمية بشكل أفضل.

بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، تضاعف عدد الحالات المكتشفة للاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري، من ١٨ إلى

٣٦ في المائة، مظهرا بأن هيئات إنفاذ القانون تتخذ إجراءات ضد تلك الجريمة بوتيرة أكبر. ومع ذلك، لا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي معتمدين على ما حققناه من نجاحات في السابق. ومعدل ستة وثلاثين في المائة لا يزال معدلا منخفضا جدا، ويجب علينا استهداف معدل أعلى من ذلك بكثير. إذا كان بإمكاني التأكيد على مجال واحد بعينه، فإنه سيكون الحاجة إلى تعاون دولي أعمق. ولن يتأتى تحقيق نجاح ضد المتاجرين، إلا إذا زاد انخراطنا بشكل كامل في آليات التعاون. إننا بحاجة إلى مزيد من تشاطر أفضل الممارسات، والمزيد من المساعدة القانونية المتبادلة، والمزيد من العمليات المشتركة عبر الحدود، واعتماد استراتيجيات وطنية بشأن الاتجار بالبشر ترتبط بالنهج الإقليمية والدولية، فضلا عن التعاون من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

قبل ثلاث سنوات. أتاحت خطة العمل العالمية شعورا قويا لدى المجتمع الدولي بشأن الوجهة التي ينبغي سلوكها فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. إننا الآن بحاجة إلى إعادة تقويم نهجنا، وتتمثل المسألة ببساطة في ضبط اتجاهنا الحالي، وليس رمي البوصلة. ولم يتغير الهدف. يجب علينا تخليص العالم من المعاناة التي يسببها الاتجار بالبشر. ففي مجتمعاتنا الحديثة، غالبا ما يكون الاتجار بالبشر جريمة مخفية بشكل جيد، ومع ذلك، فإن النبأ السار هو أنه أصبح الآن واضحا أمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال ووسائط الإعلام.

إننا نقف في جميع أنحاء العالم، ضمن تحالف عبر الحدود والسياسة، ويرجع ذلك إلى الرغبة المشتركة في رفض هذه الجريمة النكراء. وبروح الوحدة تلك، إسمحوا لي أن أقترح ما أعتقد أنه ربما هدف ملهم ولكنه لا يزال هدفا واقعيا، عقد يشهد اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على هذا الشكل المثير للاشمئزاز للجريمة المنظمة عبر الوطنية في كل بلد وكل منطقة. دعونا نقوم بذلك، ليس فقط بالنسبة لأولئك الذين هم على قيد الحياة اليوم، ولكن أيضا للأجيال من النساء والأطفال والرجال الذين سوف يأتون لاحقا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميرا سورفينو، سفيرة النوايا الحسنة للأمم المتحدة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر.

السيدة سورفينو (سفيرة النوايا الحسنة للأمم المتحدة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني للغاية أن أكون هنا اليوم، كما تشرفت بأن أصبح سفيرة للنوايا الحسنة للأمم المتحدة معنية بمكافحة الاتجار بالبشر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سافرت منذ عام ٢٠٠٩. إلى جميع أنحاء العالم مع حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر؛ والتقيت بمسؤولين حكوميين وموظفين من المنظمات غير الحكومية وأعضاء في مجال إنفاذ القانون؛ لقد قابلت العشرات من ضحايا الرق المعاصر ومتاجرا واحدا. وعملت مع المكتب الميداني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جنوب شرق آسيا. لقد التقيت بالاطفال الذين تم انقاذهم من دور البغاء في مدينة مكسيكو؛ ورأيت ناجية ترتعش لأن مكان احتجازها كان في شارع قريب من الفندق الذي كنت أقيم فيه في لندن؛ واجتمعت مع وزراء إسبان؛ وأجريت مقابلات مع ضحايا العمل الفلبينيين، الذين جرى الاتجار بهم وبيعهم إلى مرفق رعاية مسنين في كاليفورنيا، وتجري مساعدتهم من أحد متلقي المنح الصغيرة التي يقدمها صندوق التبرعات الاستئماني التابع للتحالف من أجل القضاء على الرق والاتجار.

أعتقد أنني أيضا، أول سفيرة نوايا حسنة تحضر دورة صياغة للأمم المتحدة، وهي تلك الخاصة بخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. يمكن أن يتذكر البعض هنا

وقاحتي وانعدام دبلوماسيتي عندما دافعت بحماس عن إنشاء الصندوق الاستئماني. وتوسلت من أجل التصديق بسرعة على الخطة وعلى إنشاء الصندوق، حيث كما قلت آنذاك، ليس بوسع الضحايا الانتظار دقيقة أخرى، بل هم بحاجة إليهما الآن، وكانوا بحاجة لهما أمس، وكانوا بحاجة إليهما قبل عامين. ولذلك، فإنني سوف أتخلى مرة أخرى عن الدبلوماسية لمن هم أفضل مني في ذلك، والتحدث إلى الجمعية من القلب.

بصفتي الرسمية، وكمدافعة خاصة عن ضحايا الرق المعاصر، لقد غمرت عيني الدموع عندما سمعت القصص التي حكاها لي الناجون. وتمزق قلبي جراء قصص جرائم القتل، لأطفال رمي بهم من القوارب، ولامرأة أحرقت حية في نادي رقص في إسبانيا، وحالات الاغتصاب، ووضع ندوب باستخدام الحديد على وجوه الشابات، لجعلهن يستجبن لرغبات المتاجرين بهن، وتحمل الضرب، والحرمان الكامل من حقوق الإنسان والحقوق الشخصية من قبل مستغليهم، والحط منهن ليصبحن أدوات يمكن استخدامها حسب المشيئة.

لقد لاحظت أيضا في كل بلد، بما في ذلك بلدي، الولايات المتحدة، أنه في المجمل ورغم قطع أشواط كبيرة فيما يتعلق بإلغاء الرق في العصر الحديث، يهون أعضاء المجتمع، والحكومة، وأجهزة إنفاذ القانون ووسائط الإعلام بشكل كبير من خطورة المشكلة. ويعتقد كثير من الناس أن الاتجار بالبشر موجود، ولكن ليس هنا، وبالتالي يعززون موطئ قدم المتاجرين. كما قال السيد فيدوتوف، أبلغ ١٦ في المائة من بين ١٣٢ بلدا عن عدم إصدار محاكمها لأي أحكام إدانة للمتاجرين ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، وقد انخفض المعدل السنوي للإدانة في بعض البلدان مؤخرا.

إن احتمال انمحاء هذه الجريمة المربحة للغاية غير واقعي. فالقوانين في كل سياق من السياقات، ينبغي تعزيزها، والأهم من ذلك هو أن تنفيذها في الميدان لا يجدي نفعا إلا إذا فُعِّلت على نحو يسهم في إنقاذ الضحايا ومعاقبة الجناة.

والجريمة لا تعيرها أجهزة إنفاذ القانون أهمية كبيرة. ويعود سبب ذلك جزئيا إلى انعدام التدريب الحاسم في هذا المجال، الذي يؤدي، عندما يُنَفّذ، إلى البدء بإنهاء إفلات المتّجرين بالبشر من العقاب وزيادة عدد الضحايا الذين يتم إنقاذهم.

وتعاني عمليات التصدي للجريمة من نقص شديد في التمويل. ولا يتم البحث عن الضحايا بسبب ضعف آليات الإحالة الوطنية. وعندما يتم العثور عليهم، غالبا ما يُعاملون معاملة المجرمين ويُحرمون من فترة التأمل الحاسمة التي تأذن لهم بها الخطة العالمية. والمرافق الأساسية المعنية بمساعدتهم بعد العثور عليهم غير كافية إن لم تكن منعدمة. وليست هناك أي أسِرّة للضحايا. وما من مكان يأويهم عندما يتم العثور عليهم. وليست هناك أي أموال تمكِّن من منحهم ما يحتاجونه من خدمات لإعادة تأهيلهم.

ونكاد لا نقوم بأي عمل يذكر للردع فيما يتعلق بجانب الطلب، سواء من حيث الاستغلال الجنسي، الذي يُوجِد سوقا كبيرة لضحايا الاتجار القسري بالبشر من البالغين والقاصرين، أو من حيث العمالة، التي تدنس ثمارها معظم ما نشتريه من منتوجات. ولهذا السبب، حثت السيدة نفيس صادق، المستشارة الخاصة للأمين العام، في معرض كلمتها في باكو، أذربيجان، أثناء منتدى بشأن الاتجار بالبشر عُقد في الأسبوع الماضي، حثت على تعزيز الضغط على الشركات الكبرى لإزالة الاتجار بالبشر من سلاسل التوريد لديها، حتى لا تمنح للمتّجرين أي مكان لنقل ضحاياهم.

لقد رأيت ما يمكن أن تحدثه عزيمة فرد واحد من أثر هائل في مكافحة هذه الآفة. وأثر فيَ وألهمني الضحايا الذين تكرموا بمشاطرتي شهاداتهم، وما عانوه من أسوأ ما يمكن للإنسان أن يقترفه. وتغمرهم إلى حد ما مشاعر الوضوح والأمل والإيمان

بأنهم يمكنهم تغيير المعادلة لمن لا يزالون يُقاسون فظاعة الرق المعاصر. وإذا كان بمقدورهم ذلك، كيف لا نكون قادرين عليه؟

إن الإنسان حيوان متوحش. وبطشنا واستخدامنا للذكاء من أجل الهمينة على الآخرين من بني جلدتنا واستغلالهم لا يعادلهما أي كائن آخر في العالم الطبيعي. لكن، أليس الهدف ذاته لهذا المجمع من قادة الدول – وبناة الدول – هو توجيهنا إلى تجاوز الوحشية البغيضة، وتجاوز عدم القدرة على التعاطف التي تجعل بعض البشر يبيعون من أجل الجنس أجساد أطفال لم يبلغوا سن روضة الأطفال؟

أي بشر نحن؟ كيف نجرؤ على تسمية أنفسنا بالمتحضرين إذا كانت سوق اقتصادية كبيرة تزدهر أمام أعيننا، تتّجر بالبؤس، وتدمر حياة الصغار والكبار وعقولهم وآمالهم وأحلامهم، كي نستمتع نحن المستهلكون بالمنتوجات الرخيصة؟ والشركات المتعاقدة مع أطراف ثالثة، والمتواطؤون من مسؤولي الشرطة بل حتى الحكومة يجنون الأرباح المالية الكبيرة المتأتية من سلع أعمال السخرة أو الاسترقاق على أساس الدين المزو أو الموروث.

يجب علينا ألا نسمح للمال والأسواق بتسفيه أخلاقنا. واقتصاد السوق الحرة تسمية خاطئة إذا كانت أغلب المنتجات والخدمات التي يُتّجر بها فيها يدنسها الرق. وكما قلت في باكو، إذا كانت سعادة الأم لا تكتمل إلا بسعادة جميع أبنائها – وباعتباري أمّا لأربعة أطفال، فإنني أعي ما أتكلم عنه – فإن البلد أو اتحاد البلدان أو الكوكب لا يحقق الرفاه إلا برفاه أشد سكانه ضعفا أو عرضة للإيذاء والاستغلال.

لقد آن الأوان ليدرك كل ممثل من الممثلين الحاضرين في هذه القاعة – أعرف أن هذا طلب صعب – وندرك جميعا أن الرق موجود ومتواصل على قدم وساق، بينما نستمتع بواحدة من أكبر المدن والمنظمات في العالم، وبينما يعيش الناس في البؤس دون أي أمل في الحرية في الوقت الراهن. وآن الأوان لكي يجعل جميع الحاضرين هنا من هذا الهدف مسعاهم الشخصي أيضا. فكل واحد منا يمكن أن يحقق إنجازات كبيرة في منطقته، ويُحمس الجماهير بالحوارات المثيرة بشأن ما اكتشفته وما لن تقبله بعد الآن – أي أن تستخدم أراضيها ملاذا آمنا لمن يتّجرون بتدمير الأرواح.

لقد صادقت الجمعية العامة على خطة العمل العالمية الرائعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والآن يجب على أعضاء الجمعية أن يصبحوا جنودها وجنرالاتها وقادتها العامين، بتعزيز كل جانب من جوانب التعليم، والتشريع، والتدريب في مجالات إنفاذ القانون والقضاء، وأجهزة السلطة المعنية بالدفاع والادعاء، فضلا عن جميع مستويات المجتمع المدني، من المدرِّسين إلى المساعدين الاجتماعيين والعاملين في صناعة السياحة والسفر، وأول المستجيبين، وكفالة الطفل، ومهنة الطب.

وسيكفلون إنشاء خطوط الهاتف المباشرة، وتقديم المساعدة بسرعة إلى الضحايا الذين يحتاجون إليها، وإقامة المرافق الأساسية لإعادة بناء حياة من يتم إنقاذهم، والقيام بالاستثمارات في القرى التي خُدع فيها أولئك الأفراد أو بِيعو فيها للرق أول الأمر على أمل العيش حياة أفضل. وسيقوم الأعضاء بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بين الأطراف الفاعلة من الحكومات ومن غير الحكومات للعمل معا بجد في إطار نهج يقوم على أساس خدمة الضحايا. وسيقومون برصد الشركات الكبرى ومطالبتها بأن تولي الأولوية القصوى في بلدانها للمعاملة الإنسانية بدلا من دافع الربح. وسيسعون إلى قيادة مجتمعات تتألف من مواطنين أحرار حقا، على استعداد للإسهام بقسطهم في بناء مستقبل مشترك زاهر، ولن يؤيدوا اختيار أقل عطاء يعرض عمل الرقيق لتنفيذ عقد حتى يتسنى إنتاج السلع على نحو رخيص.

يجب علينا ألا نمنح للمتّجرين بالبشر مكانا يمارسون فيه اتجارهم. فلْنزج بهم في مكان يليق بهم – أي في السجون ذات الحراسة المشددة بأحكام طويلة تتماشى مع ما اقترفوه من

جرائم فظيعة. ولْنشرك الضحايا في جميع جوانب هذا الكفاح. فهم أكبر الخبراء في هذه المسألة وينبغي أن تُتاح لهم فرصة التعبير عن أنفسهم. ولْنثقف أطفالنا، لا سيما بناتنا، حتى تكون لديهم بدائل عن الزج بهم من لدن المتّجرين بالبشر في بحر من المعاناة الشديدة، والكثير منهم لا يُكتب لهم رؤية أحبائهم مرة أخرى.

إن هدفنا في نهاية المطاف هو وقف الاتجار بالبشر قبل أن يقع، وليس فقط مساعدة الضحايا الذين يمكن أن نعثر عليهم والقيام باحتواء الأضرار بعد وقوع الحادث. والاتجار بالبشر من أكبر مسائل الظلم الاجتماعي في عصرنا. وأكثر أفراد مجتمعاتنا تهميشا – الأطفال، والنساء، والذين ليست لديهم جنسية أو سجل ميلاد، والفقراء، ومن لم يحصلوا على قدر كاف من التعليم، واللاجؤون الذين شردتهم الصراعات والكوارث الطبيعية، والقرى التي تولد فيها أجيال وفي ذمتها ديون موروثة – يتربص بهم المجرمون الذين يعتمدون على ثقافة الاستهلاك لدينا. غير أننا في الأمم المتحدة ينبغي أن نعيد الاعتبار بشكل مطلق وفوري للأرواح التي يتم تدميرها أو فقدانها، ونختار المعاملة الإنسانية بدلا من الاستهلاك، والمحبة بدلا من الجشع.

ويظهر آخر تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن معدل الضحايا الأطفال قد ازداد بـ ٢٧ في المائة، وذلك الرقم أكبر بكثير في بعض المناطق. وفي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يشكل الأطفال ٦٨ في المائة من العدد الإجمالي للضحايا. وجميع أولئك الأطفال الذين تم تشويههم وإجبارهم على التسول، واغتصابهم من لدن مرتكبي الجرائم الجنسية، أو الذين فقدوا بصرهم وقُصم ضهرهم بفعل العمل في المصانع المستغلة للعمال، أو الذين سُرقت أعضاؤهم – وهو ما يقع في ١٦ بلدا – هؤلاء كلهم أطفالنا. ويمكنهم أن يكونوا في مرحلة ما أطفالنا. وأي طفل من أطفالنا يمكن أن يسقط ضحية لتلك الجرائم. والتخلي عنهم ذنب أيا كان الدين أو الثقافة التي نستند إليها.

وأخيرا، إن كنا نريد أن نلقي نظرة على أنفسنا في المرآة ونتحمل مسؤولية ما نرى، ينبغي لنا أن نقرن أقوالنا بالأفعال. ولماذا كانت تبرعات الدول الأعضاء إلى الصندوق بشأن مسألة حاسمة للغاية كهذه المسألة ضئيلة، وبعض الوعود التي تم التعهد بها لم تُنفذ بعد؟ لقد رأيت الخير الكثير الذي تجلبه منحة صغيرة للعديد من الضحايا. فلنتصور لو ازدادت التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ماذا يمكن أن نفعل بتلك الموارد، وكم عدد الأرواح الأخرى التي يمكن أن ننقذ، وكم عدد المجرمين الذين يمكن أن نعاقب، وكيف يمكننا أن نشرع في تغيير ثقافة الاتجار بالبشر.

إن أولئك الضحايا الذين ينتظرون استعادة مكانهم تحت الشمس، يتوقعون من جميع الممثلين الحاضرين هنا أن يفتحوا قلوبهم ودفاتر شيكات دولهم لتمكينهم من استرجاع كرامتهم. أطلب إلى الجميع أن يجودوا بسخاء ويشجعوا الآخرين في حكوماتهم وفي القطاع الخاص على الحذو حذوهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أليس نيلسن، رئيسة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية، التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة أليس نيلسن (رئيسة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عقدين تقريبا، اتصلت بمنظمتنا مجموعة من القيادات النسائية الأوكرانية. وأخبرننا بأن حفيداتهن اختفين ولم يتركن وراءهن أي أثر. وكان الأمر حينئذ مأساة لم نكن نعرف بكل صراحة كيف نصنفها. حينئذ، لم تكن هناك أي قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر. والوعي به كان ضئيلا إن لم يكن منعدما تماما. وبالتأكيد، لم يكن هناك أي محفل دولي مثل هذا المحفل لمناقشة هذه المسألة.

وبعد ذلك بسبعة عشرة عاما، لا يسعني سوى أن أقول إنني أشعر بسعادة كبيرة وأنا أرى مدى ما تحقق من تغيير. فاليوم، أكثر من ١٣٠ بلدا في جميع أنحاء العالم لديها قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر. والمسألة وحّدتنا باختلاف ثقافاتنا وأجيالنا وفئاتنا. وبفضل القادة في هذه القاعة، فإن المسألة مُدرجة على جدول الأعمال الذي ينبغي أن تُدرج فيه، أي على أعلى مستويات التعاون الدولي.

لكن على الرغم من كل ذلك الوعي، وعلى الرغم من كل ذلك النفود وذلك الزخم، لا يزال السؤال مطروحا: لماذا لم نتمكن من وقف تصاعد تيار الاتجار بالبشر؟ ولماذا لم تُنفد تلك القوانين و لم يتم التعامل معها بجدية؟ ولماذا يتزايد استعباد الناس اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ؟

إن المتاجرين بالبشر أذكياء ويتصفون بالإصرار والقدرة على التكيف.

وأتساءل عما إذا كنا غير قادرين على التغلب عليهم لأن أساليب عملنا لم تتغير.

ولا ريب أن المعاهدات والقرارات التي تم تنفيذها على الصعيد العالمي هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. غير أنني هنا لأبلغ الجمعية العامة أنه إن كان لنا أن نمضي قدما، فإن ذلك يقتضي مزيدا من التنفيذ والتدخل. فما نقوم به على الساحة العالمية ليس كافيا. ونحن بحاجة إلى ربط نهجنا وجهودنا المبذولة من قمة المنظومة إلى قاعدتها مع شبكات من قاعدة المنظومة إلى قمتها.

تولي الرئاسة، نائب الرئيس، السيد كاماو (كينيا)

صحيح أن الاتجار بالبشر جريمة عالمية، غير أن له جذورا محلية. وإن أردنا العيش في عالم خال من الرق، فإنه يجب علينا تسخير قوة الحلول المحلية وجسارة طلائعها من المبتكرين. وسونيتا كريشنان هي إحدى تلك الطلائع. فهي – انطلاقا من مقر عملها في حيدر أباد في الهند – لا تزال في طليعة الحركة التي تركز على الضحايا فيما يتعلق بمنع الاتجار بالبشر والاستجابة له. وهي على صلة بالناجين من أعمال العنف والاستغلال لأنها واحدة منهم. وسونيتا من أصلب النساء اللائي عرفتهن وأقواهن شكيمة. فهي تتولى عبر منظمتها ”براغوالا“، قيادة فريق يتألف من ٢١٨ فردا، ٦٠ في المائة منهم من الناجين. وتمكنت على مدى العقدين الماضيين من إنقاذ ٨٠٠ ٢ من النساء والفتيات والفتيان. وفضلا عن ذلك، فهي تتولى إدارة ١٨ مدرسة في أحياء شديدة الضعف لأجل حماية أولئك الأطفال من الأذى. ليس ذلك فحسب، بل إنها تواصل أيضا إيجاد فرص العمل للآلاف من الضحايا عبر الشراكة مع القطاع الخاص، كي لا ينتهي بهم المطاف إلى دورة الاستغلال المستمرة تلك. وقد وقّع على حملتها مليون وثمانمائة آلاف رجل بهدف الحد من الطلب. وتمكنت سونيتا أيضا من تدريب ٠٠٠ ٢٥ من أفراد الشرطة والقضاة والمدعين العامين. وكفلت في عام ٢٠١٢ وحده إدانة ٩٥ من الجرائم. ولا تكف هذه المرأة عن تعطيل دورة الاستغلال بعزمها الصميم. فقد تعرضت سونيتا للضرب ١٩ مرة، وترافع ضدها العديد من المتجرين بالبشر. غير أنها ما زالت ماضية لا تلوي على شيء. وهي قادرة على إبلاغنا جميعا بما يجب علينا القيام به في مواجهة الاتجار بالبشر حيثما كان: أن نواجهه على الصعيد المحلي.

وأثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للجهود التي يبذلها في إنشاء وتطوير صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، للمساعدة التي يقدمها في تعزيز وتكرار مثل هذه الحلول على الصعيد المحلي، على النحو الذي تقوم به سونيتا في الهند. غير أني أبلغ الجمعية – كما قال سفير النوايا الحسنة – أن هذه الجهود تحتاج إلى قدر أكبر من الدعم والاهتمام من جانبنا جميعا.

وعندما أطلق الأمين العام خطة العمل العالمية، دعا بحكمة إلى توفير المزيد من المعلومات كي يتسنى لنا الاسترشاد بشكل أفضل عند وضع السياسات العالمية المعنية بفهم هذه الجريمة. ودعا أيضا إلى تقديم أفكار مبتكرة لمنعها. ومن هم أكثر قدرة على تقديم المشورة لنا بشأن التعقيدات والنقائص في السياسات الحالية، فضلا عن الحلول المبتكرة لها، من هؤلاء الأشخاص الواقفين في الخطوط الأمامية للتغيير، أولئك الضحايا الذين كرسوا حياتهم لإنهاء هذه الجريمة؟

واليوم، أود أن أطلب – بكل الاحترام الواجب – أن تشرع الأمم المتحدة في إنشاء آلية رسمية أو مجلس استشاري لإشراك أصوات الضحايا. وأعلم أنه لو كانت سونيتا بيننا هنا اليوم، لذكّرتنا بأن نتحلى بالجرأة وكسر رتابة التفكير النمطي. بل ستذكّرنا أيضا بالقوة الكامنة في إشراك جميع الأصوات أيضا.

ولا شك أن في هذه القاعة نفوذا هائلا وقدرة على إحداث التغيير. غير أن السبيل الوحيد الذي يمكّننا من الاستفادة من سلطتنا بحق، هو أن نقيم صلة مع القواعد الشعبية، مع الضحايا المرابطين في الخطوط الأمامية للتغيير. وقد كان من دواعي الشرف بالنسبة لي، أن أكون هنا اليوم لأمثل أصواتهم فضلا عن تمثيل صوت المجتمع المدني. وأشكر الجمعية العامة على جهودها، وأرجو أن تدركوا أننا هنا كي نعمل معا في إطار الشراكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى. وقبل أن نستكمل قائمة المتكلمين، أود أن أنتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير اجتماعاتنا العامة.

ونتناول أولا طول البيانات. أود أن أذكّر الأعضاء بأن تقتصر مدة البيانات على خمس دقائق فقط. وفي ذلك الإطار الزمني، أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة العادية حتى يمكن تقديم الترجمة الشفوية على نحو سليم. ولمساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، فقد جرى تركيب نظام للإنارة على منصة المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين أن يبدوا تعاونهم بالتقيد بالحدود الزمنية لبياناتهم.

وأود أيضا أن أذكّر الممثلين بأنه ستكون هناك جلسة للتصوير الفوتوغرافي لبعض الوقت. وتلتقط صور المتكلمين الذين يدلون ببيانات في الجلسات العامة للجمعية العامة بشكل روتيني ويمكن الحصول على هذه الصور وتنزيلها بدقة فائقة من الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.unmultimedia.org/photo. وتوفر الأمانة العامة تلك المعلومات. وهي متاحة أيضا في المكتبة الفوتوغرافية للأمم المتحدة، التي تقع في الغرفة S-1047 من مبنى الأمانة العامة.

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى قائمة المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): لقد شهد القرنان الماضيان إلغاء الرق. ويجب أن يضع قرننا الحالي حدا للاتجار بالأشخاص الذي لا يزال يضع في هذه اللحظة وفي جميع القارات الملايين من الأطفال والرجال والنساء تحت نير الاسترقاق. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الكامل في هذا الكفاح الجديد. ويتيح لنا اجتماع اليوم الرفيع المستوى فرصة ممتازة لتقييم التقدم المحرز عبر خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٠.

وأود أن أشكر الممثلين الدائمين للنمسا والرأس الأخضر على تيسير الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع الهام. وتشكل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية جزءا من مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للقضاء على هذه الآفة، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء

والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ البروتوكول، الذي صدقت عليه الآن – كما ذكر الأمين العام للتو – أكثر من ١٥٠ بلدا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي، فما زال الاتجار بالأشخاص يمثل مشكلة على الصعيد العالمي. ولا يزال القضاء عليه – للأسف – بعيد المنال. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فهناك حوالي ٠٠٠ ٢١ شخص في أنحاء العالم ما يزالون يخضعون للسخرة في الوقت الراهن. وبين هؤلاء نحو ٢,٥ مليون من ضحايا الاتجار بالبشر. وتقع الخسائر الأكبر على النساء اللائي يمثلن نسبة ٦٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر. وإذا أضفنا إلى ذلك الرقم نسبة ١٧ في المائة من الفتيات القاصرات و ١٠ في المائة من الفتيان، فإننا نرى أن الأكثر ضعفا هم أكثر الضحايا. والمجرمون المدفوعون بدوافع الربح لا يكفون عن استغلال براءة الأطفال وثقتهم دون وازع من ضمير في أعمالهم التجارية، ويسومون الأمل للرجال والنساء معا في حياة أفضل. وهذا الظلم ينبغي أن نشجبه.

فهؤلاء البشر يتعرضون إلى مجموعة من أشكال الاستغلال التي قد تتباين حسب المنطقة التي تحدث فيها تلك الممارسات. ففي أوروبا والأمريكتين يشكل الاستغلال الجنسي القوة الدافعة للاتجار بالبشر، في حين تشكل السخرة دافعا رئيسيا لذلك الاتجار في أفريقيا والشرق الأوسط. ويمثل الاتجار بالأعضاء والتجنيد القسري للجنود دوافع أخرى وراء هذا الشكل الجديد للرق.

ورغم تنوع الحالات التي ذكرتها، لا يوجد بلد في مأمن من هذه الآفة. ولكل طرف دور يتعين أن يقوم به، سواء كان من بلدان المنشأ أو بلدان العبور أو المقصد. ولذلك، يجب أن تركز إجراءاتنا على منظورات متعددة مع اعتماد نهج قائم على أساس إقليمي – مجتمعي – ودولي.

ومن ثم، من الضروري أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر وأن تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وأن تنفذهما على سبيل الأولوية.

وقد اعتمدت لكسمبرغ، من جانبها، البروتوكول الثاني لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٢ وصدقت عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهو ما يكمل إطارنا القانوني الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر.

والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٢ يقدم لنا معلومات مفيدة جدا عن سمات وتدفقات الاتجار بالبشر في كل منطقة.

ويتمثل أحد الدروس المستفادة من التقرير في أن أغلبية الأشخاص المُتجر بهم يبقون في المنطقة نفسها. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون المنظمات الإقليمية مشاركة على قدم المساواة في مكافحة الاتجار بالبشر وأن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد.

وسيعرض مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق التدابير المعتمدة داخل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، أود أن أتطرق فحسب إلى استراتيجية الاتحاد للقضاء على الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. إن تلك الاستراتيجية تقوم على خمس أولويات وتتمثل أولها في توفير الحماية والمساعدة للضحايا. والضحايا يجب أن يكونوا في صلب أي سياسة لمكافحة الاتجار بالبشر. وهم بحاجة إلى الدعم للتغلب على الآثار البدنية والنفسية ويجب أن نوفر لهم الرعاية الطبية والعلاج والدعم النفسي الملائم.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشيد بالعمل البالغ الأهمية الذي يقوم به المجتمع المدني. وبطبيعة الحال، لا بد من الاستمرار في إدماج ذلك العمل في الجهود التي نبذلها في هذا المنتدى. وفي سياق الاتجار بالبشر، تتطلب مساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم دعما ماليا من الدول الأعضاء. وقد كان بلدي من أوائل البلدان التي قدمت دعما ماليا إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وذلك منذ إنشائه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

إن الاتجار بالأشخاص ظاهرة معقدة عابرة للحدود الوطنية وذات أسباب متعددة، وهي تعتمد دائما على ضعف الضحايا. وربما تتمثل الأسباب الجذرية لهذا الضعف في الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والأشكال المتعددة الأخرى للتمييز. وقد يتفاقم بسبب حالات الصراع – كما في حالة الأطفال الذين يُجندون أو يُستعبدون جنسيا – أو في سياق حالات ما بعد انتهاء الصراع، حيث غالبا ما تُترك النساء والأطفال لمواجهة مصيرهم.

ويحدوني الأمل في أن تشجع المناقشات المترتبة عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى إحراز مزيد من التقدم بشأن أفضل السبل لمكافحة الواقع البشع المتمثل في الاتجار بالبشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرمين جيفورجيان، نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة الإقليمية في أرمينيا.

السيد جيفورجيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الحدث الهام. وأود أيضا أن أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عمله في مكافحة الاتجار بالأشخاص. لقد كانت أرمينيا من البلدان التي أيدت في البداية اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن الجدير بالذكر أن أرمينيا نفذت معظم الإجراءات المنصوص عليها في الخطة العالمية من خلال برامجها الوطنية.

قبل أكثر من عقد، أعلنت الحكومة الأرمينية أن مكافحة الاتجار بالبشر واحدة من أولوياتها. وفي ذلك الوقت، شرعت الحكومة في إصلاحات على الصعيد الوطني وتعاون على نطاق واسع مع المنظمات الدولية العاملة في الميدان. وبلدي منخرط في تعاون مثمر مع هذه المنظمات ويتخذ خطوات متسقة بهدف التنفيذ الكامل لالتزاماته الدولية. وجميع أنشطة مكافحة الاتجار الجارية في أرمينيا تخضع لإشراف مجلس الدولة المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويستند نهجنا الهيكلي إلى إقامة تعاون بين جميع الوكالات وأصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع هذه الظاهرة. والمجلس يقدر تماما العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة الموجودة في أرمينيا. وأنشطة مكافحة الاتجار بالبشر الجاري تنفيذها في أرمينيا تقوم على نهج ”العناصر الثلاثة“، وهي، المنع والمقاضاة والحماية والنتائج المنطقية المترتبة عليها.

وقد كان الهدف الرئيسي لخطتي العمل الوطنية الأولى والثانية لنا وضع الإطار التشريعي اللازم، إلى جانب تنفيذ أنشطة للمنع، بما في ذلك تنفيذ مشاريع لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر. ومنذ عام ٢٠١٠، استهدفت هذه الأنشطة أساسا تعزيز جهود الدولة إلى أقصى حد، ولا سيما جهودها في مجالات المنع والمساعدة، بوضع وتمتين الأساس الهيكلي والتشريعي والمالي اللازم وبتشجيع بناء قدرات الجهات الفاعلة بشأن هذه المسألة.

وخلال العقد المنقضي، حسنت أرمينيا بشكل كبير تشريعاتها الوطنية من أجل زيادة فعالية جهودها لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص. وأتاح قانوننا الجنائي المنقح، بما يتضمنه من تشريعات ولوائح جديدة، وضع قانون أكثر

شمولا، بما في ذلك الرقابة الصارمة وكذلك مقاضاة المُتجرين وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار.

وفي مجال حماية الضحايا، وافقت الحكومة الأرمينية على آلية إحالة وطنية بشأن ضحايا الاتجار. والوثيقة ذات الصلة تحدد إطار التعاون الذي تضطلع بموجبه الهيئات الإدارية في الدولة بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية ضحايا الاتجار وتعزيز حقوقهم. ومن أجل كفالة التعاون الاستراتيجي مع المجتمع المدني في سياق أنشطتها، تركز الآلية على تحديد سبل فعالة لتقديم الخدمات إلى ضحايا الاتجار، بما في ذلك توفير المأوى وإمكانية الحصول على المساعدة الطبية والنفسية والمهنية والمشورة وبرامج التثقيف والتدريب.

وأود أن أشدد على اقتناعنا الراسخ بأن حقوق ضحايا هذه الجريمة البشعة ينبغي أن تكون في صلب جميع مبادرات مكافحة الاتجار. ولذلك، تسعى الحكومة إلى تطبيق نهج يركز على الضحايا ويراعي احتياجاتهم في تصميم مبادراتها الوطنية ذات الصلة وبالتعاون مع البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان المقصد.

ومكافحة الاتجار بالأطفال، وهو تحد جديد وغير مقبول بالنسبة لبلدي، تمثل واحدة من أهم القضايا التي تتصدر جدول أعمال أرمينيا في الوقت الحالي. والاتجار بالعمالة يمثل أحد التطورات الأخرى الجديدة نسبيا. وبلدي يشرع الآن في عملية بحثية لتحديد الأسباب الجذرية لهذه المشاكل ومخاطرها والنطاق الحقيقي لها.

وحكومة أرمينيا تلتزم التزاما قويا بمواصلة الجهود التي تبذلها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر شركاءنا الدوليين على دعم أنشطة أرمينيا في مجال مكافحة الاتجار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية التعاون الوثيق بين البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ ومواصلة تطوير الأحكام ذات الصلة في خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيرو هاينالوما، رئيس برلمان فنلندا.

السيد هينلوما (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشكل هذا الاجتماع الرفيع المستوى خطوة هامة إلى الأمام في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأود أن أشكر المنظمين والأمين العام لالتزامهم بمكافحة الاتجار بالبشر.

بصفتنا سياسيين وصناع القرار السياسي، يجب علينا أن نعترف بأن مشكلة الاتجار أكثر شدة بكثير مما كنا نظن منذ عقود. حيث أنها مشكلة تؤثر على ما يقرب من ٢٠ مليون شخص يوميا، مما يعني أنه علينا أن نأخذها على محمل الجد للغاية. إن الاتجار بالبشر ظاهرة واسعة الانتشار تؤثر عواقبها الوخيمة على الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن معالجتها، بالتالي، بصورة فعالة إلا من خلال التعاون الدولي. ويوفر هذا الاجتماع منبرا هاما للحوار البناء وتوثيق التعاون. وشكلت خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، علامة فارقة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ومنذ اعتمادها، اتخذنا خطوات هامة معا. كما يوفر اجتماع اليوم فرصة ممتازة للنظر في النتائج التي حققناها حتى الآن، وفي التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا. إنها عملية مستمرة، ويجب الاستمرار في العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

لا يمكن التأكيد بما فيه الكفايةعلى أهمية حماية ضحايا الاتجار. إن الاتجار بالبشر جريمة تنتهك كرامة الفرد وسلامته، بالمعنى الأعمق الممكن، وتسبب معاناة إنسانية هائلة. إن الاتجار يترك ندوبا لا تنمحي ما لم يحصل الضحايا على المساعدة والحماية اللتين هم بحاجة إليهما بشكل مستدام ومناسب من حيث التوقيت. في أسوأ الحالات، تعاقب النظم القانونية ضحايا الاتجار بالبشر، وتترك الجناة الحقيقيين، المتاجرين،

طلقاء. وفي ذلك الصدد، يمكن لكل بلد وحكومة القيام بما هو أفضل، بما في ذلك فنلندا.

إن حكومة فنلندا تعكف حاليا على استعراض نظامها الوطني الخاص بحماية الضحايا ومساعدتهم. ويعكف فريق عامل حكومي دولي على استعراض التشريعات، ومن المتوقع أن يقدم توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي من خلالها تحسين التشريعات. إن المنظمات غير الحكومية، التي تشكل جزءا أساسيا من الفريق، لديها خبرة طويلة في العمل مع ضحايا الاتجار على مستوى القواعد الشعبية، فضلا عن الخبرة القيمة. وعكفت حكومة فنلندا أيضا على النظر في تشريعاتها فيما يتعلق بالنظم الجنائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والجرائم المرتبطة ارتباطا وثيقا به، فضلا عن التنسيق الوطني والمتابعة الحكومية الدولية. لكن لا يمكن التصدي للاتجار على نحو فعال دون معالجة أسبابه الجذرية كذلك. ويمكن تخفيض حالات الاتجار إذا تم التصدي للفقر وتحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان.

يشكل تحسين حالة النساء والفتيات نقطة انطلاق جيدة، نظرا لأنهن غالبا ما تنتمين إلى الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، ويمكن أن يعانين من أنواع متعددة من التمييز. وقد وضعت فنلندا منع الاتجار باعتباره واحدا من أهداف خطة عملها الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتمثل الهدف المحدد لخطة العمل في تطوير تنفيذ نظام المساعدة بطريقة تساعد النساء والفتيات اللواتي أصبحن ضحايا الاتجار وأضحين معرضات للأذى أو الأذى من جديد.

وغالبا ما يشكل الاتجار بالبشر جزءا من الجريمة المنظمة الدولية. ويتعين على السلطات في بلدان المصدر والعبور والمقصد العمل معا من أجل القضاء على قنوات الاتجار وتقديم الجناة فعليا إلى العدالة. لقد أنشأت فنلندا مسارات تعاون ثنائي مع البلدان الأخرى، وجدنا أنها قيمة للغاية. كما يكتسي التعاون مع المنظمات غير الحكومية نفس القدر من الأهمية.

وتؤيد فنلندا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ثمة حاجة إلى تعاون وثيق بين جميع أصحاب المصلحة بشأن مسألة الاتجار التي هي مسألة متعددة الأوجه. إن فنلندا تتطلع إلى اجتماع ناجح يعزز التزامنا بانهاء الاتجار بالبشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جوانا ميكل – ليتنر، الوزيرة الاتحادية للشؤون الداخلية في النمسا.

السيدة ميكل – ليتنر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة. كما نعلم جميعا، فإن الاتجار بالأشخاص جريمة خطيرة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان. غالبا ما يجري خداع حتى الفتيات والفتيان الصغار والذهاب بهم إلى بلدان أخرى من خلال الوعود الكاذبة بمستقبل أفضل، حيث يجري في نهاية المطاف استغلالهم بدنيا وجنسيا. ورغم أن الضحايا قد يبدون ”أحرارا“، إلا أنهم يتعرضون في كثير من الحالات لضغط نفسي كبير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الاغتصاب والضرب عادة من أجل جعل الضحايا أكثر انقيادا وإبقائهم تحت السيطرة. لكن الاتجار بالبشر لا ينطوي فقط على الاستغلال الجنسي، فهو يشمل أيضا أشكالا أخرى من الأنشطة الإجرامية، مثل العمل القسري أو نزع الأعضاء البشرية بشكل غير مشروع.

لسوء الحظ، وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإن النمسا بلد عبور ووجهة للاتجار بالبشر. خلال عام ٢٠١٢، تم اكتشاف أكثر من ٢٤ ٠٠٠ شخص على الأراضي النمساوية كانوا يقيمون بصورة غير قانونية في النمسا، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. للأسف، كان ثمة حوالي ٤ ٠٠٠ حدث دون سن ١٨ بين ضحايا الاتجار بالبشر. وبالنظر إلى أن ضحايا الاتجار بالبشر الذين جرى تحديدهم في النمسا يأتون في المقام الأول من رومانيا وبلغاريا والمجر

وجمهورية مولدوفا ونيجيريا، فإن الجمعية ستلاحظ بأن الاتجار بالبشر مشكلة داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك على المستوى الدولي.

إن رسالة النمسا واضحة: يجب علينا ألا نغض الطرف عن أي نوع من سوء المعاملة. إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لدعم وحماية الضحايا من الاستغلال، ونحن بحاجة لتعويضهم عن معاناتهم.

في كثير من الحالات، يضطلع أفراد الشرطة بدور حاسم فيما يخص تحديد وتحرير الضحايا الذين يجدون أنفسهم محاصرين في حلقة الاتجار المفرغة. إنهم غالبا أول من يحضر إلى الميدان، ويقفون وجها لوجه مع الضحايا. إن وزارة الداخلية الاتحادية النمساوية، التي تعادل وزارة الأمن الوطني بالولايات المتحدة، تدرك جيدا الدور الأساسي الذي يضطلع به أفراد الشرطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وهذا هو السبب في أن أحد أهدافنا الرئيسية، توفير مزيد من التدريب وتعزيز المعرفة والفهم لهذه الجريمة الشنيعة في آن واحد.

وتتمثل الأولوية الأخرى في معركة النمسا ضد مكافحة الاتجار بالبشر في إقامة تعاون متعدد الأطراف. لذلك، فالنمسا طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ومع ١٥٤ دولة طرفا، وتصديق شبه عالمي، لا يزال البروتوكول يمثل حجر الزاوية في مجمل الإجراءات العالمية المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر. شكلت خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠، أداة مفيدة من نواح كثيرة. فمن جهة، أبقت على مسألة الاتجار على رأس جدول الأعمال الدولي، ومن جهة أخرى، شجعت كذلك على التصديق والتنفيذ الفعال للبروتوكول. وبالنظر إلى الأعداد المتزايدة من التصديقات على البروتوكول وطلبات المساعدة التقنية لتنفيذه، يمكننا أن نرى أن خطة العمل العالمية قد حققت بالتأكيد هدفها.

ومع ذلك، فقد أسفرت خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن نتيجتين أخريين مفيدتين وملموستين. وأشير أولا إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأود أيضا أن أبرز الولاية المسندة إلى المكتب فيما يتعلق بإعداد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي يوفر لنا بعض الأفكار والإحصاءات الهامة. وعلاوة على ذلك، توفر خطة العمل العالمية قيمة مضافة عبر الاعتراف بالدور المحوري الذي يؤديه المجتمع المدني، فضلا عن إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. وتحث خطة العمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على المجتمع المدني، على التنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل ذات الصلة، بالإضافة إلى الأنشطة التي حددتها.

وأود أيضا أن أشير إلى أن المنظمات غير الحكومية شريك هام، وخاصة في سياق حماية الضحايا ومنع الاتجار بالبشر. ويجب ألا ننسى أنه لن يكون بوسع أي من الحكومات الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ووضع حد لها في نهاية المطاف، دون المشاركة النشطة من قبل المنظمات غير الحكومية. وعليه، أرحب بشكل خاص بإسهام المنظمات غير الحكومية في اجتماع اليوم الرفيع المستوى، لما لذلك من أهمية بالغة.

ويجب ترجمة الإرادة السياسية التي تم الإعراب عنها في هذه الجلسة اليوم إلى عمل ملموس. وليس بوسعنا المغالاة في التأكيد على أهمية الدور المحوري الذي يضطلع به مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكما نعلم، فإن المكتب لا يقتصر دوره على قيادة الكفاح العالمي ضد الاتجار بالأشخاص وتحسين تنسيق الجهود المتعددة الأطراف عبر فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص فحسب، بل يقدم أيضا المساعدة التقنية بشأن التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها، فضلا عن تنفيذهما. وإذ أكرر التأكيد على التزام المكتب بالقضاء على جريمة الاتجار بالأشخاص، أود أن أشير إلى أن النمسا ستواصل دعم العمل الدولي في ذلك الصدد، وخصوصا الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأود أن أختتم بياني بأن أتمنى لجميع المشاركين اجتماعا مثمرا للغاية، وبتكرار التأكيد على التزامنا بالهدف المشترك المتمثل في مكافحة الاتجار بالبشر، واستعادة الحياة للضحايا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الفخر والشرف بالنسبة لي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يأتي في الوقت المناسب بشأن الاتجار بالبشر باسم شعب ظل على امتداد ما يربو على عقدين من الزمان في طليعة الكفاح من أجل كرامة وحقوق الإنسان، بالنسبة له وللشعوب الأخرى أيضا. وعلى المستوى الشخصي، فإنه لمن دواعي الفخر والشرف بالنسبة لي – تماما كما هو بالنسبة للعديد من الإريتريين الآخرين – أن أشارك في ذلك الكفاح العادل، طوعا دون أجر، على مدى ثلثي حياتي.

والشعب الإريتري الذي عانى من الحرمان من الحق في تقرير المصير والحروب العدوانية واحتلال أراضيه ذات السيادة علاوة على الجزاءات غير الشرعية، يواجه الآن اعتداء إضافيا على حقوقه الإنسانية وكفاحه من أجل الإنصاف والعدالة، ألا وهو الاتجار المنظم بالبشر. وتشكل تلك الجريمة الهمجية آخر الأدوات في المساعي الجارية لاستتراف الموارد البشرية في إريتريا وتدمير الاقتصاد وإفقار الشعب بهدف إثارة أزمة ترمي إلى تغيير النظام عن طريق العنف. وفي الوقت الذي تعاني فيه إريتريا ومواطنوها – وخصوصا الشباب والنساء، الذين هم المستهدفون أساسا بتلك الجريمة البشعة، ولم تتم الاستجابة بعد للطلب الرسمي الذي تقدمت به فيما يتعلق بإجراء تحقيق مستقل في ذلك الشأن، فقد بلغت الوقاحة بمرتكبي تلك الجرائم مدى اتهموا فيه إريتريا بالاتجار بالبشر. وفي ذلك ينطبق القول المأثور ”رمتني بدائها وانسلّت“ بقصد التستر على جرمه. وهنا نكرر السؤال: أين هي العدالة وحقوق الإنسان؟

وإريتريا ملتزمة التزاما قويا بمكافحة الاتجار بالبشر على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. واتخذت تدابير ملموسة لمنع حدوث تلك الجريمة، إلى جانب تخفيف أثرها على الضحايا. وتشمل تلك التدابير ما يلي:

فنحن أولا، ما نزال نواصل زيادة الوعي. وإدراكا منها بأن الوعي العام بجريمة الاتجار بالبشر ومظاهرها العديدة المتغيرة باستمرار يشكل الخطوة الأولى الهامة صوب القضاء عليها، فقد نظمت إريتريا حملة شاملة وتركز بقوة على ضحايا الاتجار وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ثانيا، ما نزال نواصل محاكمة المجرمين. وتلك أداة هامة في استراتيجية إريتريا المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتهريبهم. وتواصل وكالات إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية العمل بنشاط في تحديد مرتكبي تلك الجرائم وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة.

ثالثا، ما نزال نقدم الدعم إلى الضحايا. وتعارض إريتريا أي وصم لضحايا الاتجار بالبشر، فضلا عن تقديم جميع المساعدة الممكنة لهم. وتقدم لهم البعثات الدبلوماسية والجاليات الإريترية في بلدان المقصد الخدمات القنصلية وغيرها من أشكال المساعدة التي قد يحتاجون إليها. وتشجعهم

الحكومة أيضا على زيارة بلدهم أو العودة الدائمة إليها. وقد فعل ذلك الآلاف منهم سلفا.

رابعا، ما نزال نواصل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وإن من مسؤولية الدول سن وإنفاذ القوانين بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وضمان عدم الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم. ومع ذلك، فليس بإمكان أي دولة أن تحقق الفوز بمكافحة هذه الجريمة لوحدها. ويكتسي التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد أهمية بالغة أيضا من أجل مكافحة هذه الجريمة. وفي ذلك الصدد، تواصل إريتريا تنسيق عملها بشكل وثيق مع مصر والسودان وبلدان أخرى.

خامسا، ما زلنا ندعو إلى إجراء تحقيق مستقل. وكما أشرت من قبل، فقد أصبحت جريمة الاتجار بالبشر – في حالة إريتريا – تتداخل مع أهداف سياسية تدفعها جهات خارجية بهدف زعزعة الاستقرار في البلد. وإريتريا ليست في مواجهة شبكة إجرامية تتألف من المتجرين بالبشر فحسب، بل الأدهى من ذلك أنها ما تزال تواجه أولئك الذين يستغلون المتجرين بوصفهم أدوات ويعملون على تهيئة بيئة مواتية للجريمة عبر التمويل السخي والدعاية الخبيثة، وتوفير الملاذات الآمنة لمرتكبيها، علاوة على زعزعة استقرار البلد بطريقة فعالة. ولدى إريتريا دليل قوي على تورط بعض الأفراد والجماعات التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان – بمن فيهم ممثلو إحدى وكالات الأمم المتحدة على الأقل، ومسؤولو بعض الحكومات – ولذلك السبب فقد دعت إريتريا رسميا الأمم المتحدة إلى الشروع في إجراء تحقيق مستقل وشفاف في ذلك الأمر البغيض، بهدف تحقيق العدالة للضحايا الإريتريين، ولذلك البلد الذي أصبح هدفا لحملة خبيثة متضافرة وغير شرعية. ومن شأن تحقيق كهذا أن يساعد ليس على كشف ومساءلة المجرمين الذين يزاولون تلك التجارة القاتلة من أجل جني الأموال فحسب، بل يساعد أيضا على كشف ومساءلة أولئك الذين تقع عليهم المسؤولية النهائية عن تلك الجريمة، الذين يحرضون عليها بخبث سعيا وراء أهداف سياسية تتسم بالعنف وعدم الشرعية.

وترتبط مكافحة الاتجار بالبشر في نهاية المطاف بالنضال من أجل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وتهيئة أوضاع أكثر عدلا ومساواة على الصعيد العالمي. وحتى وبينما نتبع نهجا شاملا، فإننا ندرك جميعا أنه لا بد من مكافحة الاتجار بالبشر الآن. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في شكل تحقيقات محددة في الحالات الصارخة للاتجار بالبشر وانتهاك حقوق الإنسان بهدف تقديم الجناة إلى العدالة.

وشعب وحكومة إريتريا، من جانبهما، سيواصلان بثبات بناء الدولة مع القيام في الوقت نفسه بفضح ومحاربة المتجرين بالبشر ومن يوفرون لهم الرعاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الوزير بندر بن محمد العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

السيد العيبان (المملكة العربية السعودية): أود أن أتقدم، باسم حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بالشكر والتقدير للجمعية العامة على دعوتها لعقد هذا الاجتماع لتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن إذ نشيد بما تحقق من تطورات تشريعية وتنفيذية متلاحقة خلال السنوات القليلة الماضية لصون كرامة الإنسان وحمايته من المتاجرة والاستغلال، إلا أن خطورة هذه الجريمة تحتّم علينا بذل كل الجهود لمواجهتها وتنفيذ بنود هذه الخطة.

وما اجتماعنا هذا لتقييم الإنجازات وتحديد الثغرات والتحديات في المجالات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلا لبنة جديدة لتقوية عزيمتنا لتحقيق المزيد

للوقاية من هذه الجريمة بكافة صورها وأشكالها والتصدي لها ومساعدة ضحاياها وحمايتهم من الاستغلال.

إن جريمة الاتجار بالأشخاص تمثل انتهاكا لكل الشرائع السماوية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وصون كرامته، لذا فقد بادرت حكومة المملكة العربية السعودية في بناء القدرات الوطنية لمكافحة هذه الجريمة على نطاق المنع والحماية والرعاية والمعاقبة. فأصدرت نظاما لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يمثل الإطار القانوني للتعامل مع القضايا المتعلقة بهذه الجريمة والتحقيق ومقاضاة ومعاقبة مرتكبيها، وصدر العديد من الأحكام القضائية ضد المدانين بموجبه. كما أنشأت لجنة وطنية دائمة لمتابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص وتوفير المأوى ووسائل الحماية والرعاية الطبية والنفسية والمساعدة القانونية لضمان عدم معاودة إيذائهم ووضع سياسة تحث على البحث النشط عن الضحايا ووسائل التعرف عليهم، كما أنها تنسق جهود الجهات الحكومية والمجتمع المدني في هذا الشأن.

كما أصدرت المملكة، وتعمل على إصدار، العديد من القوانين ذات الصلة، مثل قانون العمل وقانون حماية الطفل وقانون الحماية من الإيذاء وقانون مكافحة الفساد ولائحة لتنظيم نشاط العمالة المترلية، بما يضمن حقوق العامل وصاحب العمل.

وانضمت المملكة للعديد من الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. وسعت المملكة لجعل تشريعاتها المحلية متوافقة مع المعايير الدولية. وإيمانا منها بأهمية التعاون الدولي الجاد البناء بين مختلف الدول سواء كانت هذه الدول مصدرا أو معبرا أو مقصدا للجريمة، فقد شاركت المملكة بفاعلية في وضع الاستراتيجيات والاتفاقيات والقوانين الإقليمية لمكافحة هذه الجريمة. ومن ذلك، مشاركتها في إصدار الاستراتيجية العربية والقانون العربي الاسترشادي لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص والقانون الخليجي الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتحرص المملكة على التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتسعى إلى إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وبرامج تعاون مع بلدان المنشأ والعبور من أجل منع الاتجار بالأشخاص وكل ما يؤدي إلى هذه الجريمة البشعة.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تؤكد على ضرورة تنفيذ خطة العمل العالمية والصكوك القانونية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، فإنها تشدد على أهمية التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تساهم في جعل الناس عرضة للاتجار بالأشخاص وتعزيز قدرة المسؤولين عن إنفاذ القانون المختصين بمنع هذه الجريمة وضمان حماية ضحاياها ومساعدتهم والتجريم الفعلي لكل أشكال جرائم الاتجار والشروع فيها وتعزيز التعاون الدولي على نحو يسهم في زيادة التحقيقات والمحاكمات والكشف عن شبكات الاتجار بالأشخاص.

أود في الختام التأكيد على أن حكومة المملكة العربية السعودية مصممة على منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بكافة صورها وأشكالها ودعم كل ما من شأنه أن يسهم في تحسين وتنسيق الجهود المبذولة للتصدي لها. ويسرني، بهذه المناسبة، أن أعلن عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ مائة ألف دولار لدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باولو أبراو بيريس جونيور، وزير العدل الوطني في البرازيل.

السيد بيريس جونيور (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية البرازيل الاتحادية بهذه الفرصة للمشاركة في تقييم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونعتقد أن إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز

أمر ضروري إذا أردنا أن نحسن جهودنا في هذا الصدد ونجعلها منسقة بدرجة أكبر. ونحن نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، وكذلك جهود الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الهيئات ذات الصلة في المنظمة بشأن مسألة الاتجار بالبشر.

في رأينا، يشكل اعتماد خطة العمل، خطوة هامة إلى الأمام في المعركة ضد جريمة الاتجار بالأشخاص البشعة. والمهم بشكل خاص هو أن الخطة تكمل الإطار الذي وضعته اتفاقية باليرمو وبروتوكولها الخاص بالاتجار في الأشخاص. يجب علينا ألا نعالج المسألة من منظور إنفاذ القانون فحسب، ولكن أيضا أخذ أبعاد حقوق الإنسان والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار.

إن الطبيعة المتعددة الجوانب للمشكلة، تتطلب اتباع نهج شامل يعالج أيضا الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، التي ترجع إلى عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية. وعلاوة على ذلك، يمكن لسياسات الهجرة وعدم وجود القدرة الكافية على التعامل بفعالية مع هذه المشكلة مفاقمة آثار الاتجار بالبشر.

تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، ضرورة مكافحة الجريمة. وتعتقد البرازيل أنه من أجل التعامل بشكل فعال مع قضية الاتجار بالأشخاص، ينبغي أن تركز السياسات العامة ليس فقط على إجراءات الإنفاذ ولكن أيضا على الوقاية، فضلا عن تقديم المساعدة للضحايا. وعلاوة على ذلك، يجب أن تضمن استراتيجية ملائمة وفعالة للتعامل مع الاتجار بالأشخاص احترام الحقوق الأساسية. إن البرازيل ملتزمة بزيادة الحماية التي يتم تقديمها للأجانب غير الشرعيين وغيرهم من الفئات الضعيفة، مثل فئة المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، الذين هم ضحايا الاتجار بالبشر.

ونود أيضا أن نؤكد ضرورة إيلاء اهتمام خاص لعدم المساواة بين الجنسين ولجميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي هي أهم أسباب الاتجار بالأشخاص، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز الجنسي والتمييز الجنساني قاسيان بشكل خاص بالنسبة للنساء الناجيات من الاتجار، اللائي غالبا ما يكن منبوذات في المجتمع، بعد نجاتهن من محنتهن، وغير قادرات على الاندماج من جديد، ويرغمن أحيانا على العودة مرة أخرى إلى عصابات الاتجار.

وضعت مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، سياسة البرازيل لمواجهة الاتجار بالأشخاص ونفذتها، بما في ذلك الوكالات الحكومية وكذلك الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ويسمح نموذج الحوكمة في البرازيل أيضا بمشاركة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني. وتلك مسألة مشتركة بين عدة قطاعات، وينبغي أن يشمل حل المشاكل الجهود المبذولة من جانب المجتمع ككل.

إن الاتجار بالأشخاص، بسبب خصائصه، يتطلب استراتيجية منسقة. وذلك صحيح على المستوى الوطني وكذلك على الساحة الدولية. في إطار منظومة الأمم المتحدة، يُنظر في هذه المسألة في نيويورك وجنيف وفيينا، وإن كان ذلك من وجهات نظر مختلفة. يجب علينا أن نسعى جاهدين لضمان تناغم تلك الجهود من أجل الحفاظ على التآزر بين التنمية وحماية حقوق الإنسان وإنفاذ القانون فيما يخص مكافحة الاتجار بالأشخاص.

مع الأخذ بعين الاعتبارأن الاتجار لا يعرف حدودا، يجب علينا أيضا تعزيز التعاون الثنائي، حيثما كان ذلك مناسبا. ويجب أيضا أن تكون المبادرات الإقليمية أو دون الإقليمية فعالة. وقد كلف اجتماع وزراء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والسلطات العليا المعنية بالمرأة فيها، بإجراء تشخيص إقليمي لمسألة الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي في سياق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهو على وشك إصدار دليل بشأن تقديم المساعدة إلى النساء

في حالات الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، كخطوة أولى في اتجاه تبسيط إجراءات المساعدة في المنطقة.

سيواصل وفد بلدي دعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان استجابة فعالة للاتجار بالبشر. ويجب أن يقوم التعاون الدولي، بما في ذلك تعزيز خطة الأمم المتحدة العالمية، على المسؤولية المشتركة وتحسين التنسيق بين بلدان المقصد والعبور والمنشأ، بغية حماية الضحايا وملاحقة المتاجرين بالبشر وأولئك الذين يستفيدون من هذه الجرائم.

إننا نعتقد أن توطيد شبكة عالمية لحماية ومساعدة الضحايا من شأنه تثبيط الطلب ومنع تكرار إلحاق الأذى بالضحية. وعلاوة على ذلك، في رأينا، يجب ألا تؤثر مسؤوليتنا المشتركة عن مكافحة الاتجار بالبشر، على أولئك الذين يسعون بشكل شرعي إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل في بلدان أخرى. وكان أحدث مثال على التزامنا بالتعاون المتعدد الأطراف إصدار النسخة البرازيلية من حملة القلب الأزرق في البرازيل، والذي جرى بحضور المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف. وتقوم الحملة على شعار ”الحرية ليست للشراء والكرامة ليست للبيع“، وتهدف إلى تشجيع المشاركة العامة في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وسوف نستمر في أداء دورنا، والتعاون مع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل من أجل تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريسا هيلينا موراييس، وزيرة الإدارة الداخلية في الرأس الأخضر.

السيدة موراييس (الرأس الأخضر) (تكلمت بالإنكليزية): إنني مسرورة للغاية بالحضور هنا في هذا الاجتماع الهام جدا المتعلق بكفاحنا المشترك ضد الاتجار بالبشر. ونحن جميعا منخرطون في العمل ضد هذه الجريمة التي لا يمكن تحملها، والتي تؤثر على جميع بلدان العالم وتخلف العديد من الضحايا في مجتمعاتنا الذين هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة.

ولا أرغب في تكرار كل البيانات الممتازة التي سمعناها منذ بداية هذا الاجتماع الرفيع المستوى، لذلك أود أن أقول بضع كلمات عن سياستنا في الرأس الأخضر وتسليط الضوء على بعض الجوانب الهامة لموضوع اليوم.

إن الرأس الأخضر أرخبيل يتألف من ١٠ جزر تقع في شمال المحيط الأطلسي، قبالة الساحل الغربي لأفريقيا. على مفترق ثلاث قارات، أوروبا وأفريقيا وأمريكا، مع وجود منطقة اقتصادية خالصة واسعة، كما تتمتع الرأس الأخضر بموقع استراتيجي جغرافي متميز. وبينما يعد هذا الموقع الجيواستراتيجي، عاملا من عوامل التنمية، إلا أنه يشكل خطرا أيضا. ونظرا لهذا الموقع الخاص، بالضبط وسط طرق الاتجار في المحيط الأطلسي ونظرا لطول سواحل الرأس الأخضر، فإنها قد أصبحت عرضة للأنشطة الإجرامية، وخاصة الاتجار غير المشروع في المخدرات والاتجار بالأشخاص.

ولم نحدد بعد شبكات الاتجار بالبشر في الرأس الأخضر، غير أنه تم تحديد عشرات النساء من غرب أفريقيا من اللائي يمارسن البغاء في جزيرتي سال وبوافيستا السياحيتين، الأمر الذي قد يشير إلى وجود مثل ذلك الاتجار المنظم.

وإدراكا منها للمخاطر، فقد وضعت حكومة الرأس الأخضر استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك العناصر المتعلقة بالتعاون الدولي القوي. ولدينا إيمان راسخ بأن التعاون الإقليمي والدولي يعتبر عنصرا أساسيا للقيام بذلك على نحو فعال. لقد صدّق الرأس الأخضر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ونسعى

إلى تنفيذ البروتوكول في تشريعاتنا الوطنية بهدف معالجة أوجه القصور القائمة. ولا نزال نواصل استعراض الجوانب القانونية والمؤسسية والإجرائية لهذه المسألة. وقد سبقت ذلك عملية تقييم حددت بموجبها السلطات مزايا وعيوب النظام الحالي، فضلا عن تحديد الهياكل اللازمة. ويقينا فإن تجريم الاتجار بالبشر يعتبر مسألة ذات أولوية. ولأجل ضمان زيادة فعالية الملاحقة القضائية لشبكات الاتجار بالبشر، فإن من الضروري أيضا إيلاء الاهتمام اللازم لحماية ضحايا الاتجار بالبشر. ونحن مدركون أيضا لضرورة توعية شعوبنا وتثقيفها إلى جانب إشراك المجتمع المدني بغية تحقيق النتائج التي من شأنها حماية ضحايا الاتجار بالبشر ومنع الممارسات القائمة، علاوة على معاقبة المسؤولين عن تلك الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والقيود التي يواجهها الرأس الأخضر، فهو ملتزم بتنفيذ أهداف خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فالنتين ريباكوف، نائب وزير الخارجية في بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد قال المفكر العظيم جون – جاك روسو في عقده الاجتماعي الشهير ”يولد الإنسان حرا، ولكنه مكبل بالقيود في كل مكان“ وللأسف، فإن ذلك الرأي الذي تم الإعراب عنه منذ ما يربو على قرنين ونصف القرن لا يزال صحيحا اليوم. فعشرات الملايين من الناس ما يزالون يكبلون في سلاسل من الرق المعاصر: الاتجار بالبشر على وجه التحديد. بل تزعم بعض المصادر أن عدد الرقيق اليوم يفوق ما كان عليه في الماضي، حين كان الرق منتعشا ويكتسي طابعا رسميا.

ومع ذلك فإن الحالة ليس ميؤوسا منها. وفي الواقع، فإن الجيل الحالي يواصل السير نحو ما أسميه بالعقد الاجتماعي الضمني الخاص، الرامي إلى مكافحة هذه الآفة. ويتخذ عقدنا الاجتماعي شكل مجموعة من الصكوك القانونية والممارسات والائتلافات الدولية. فهو بصورة أساسية ما يشير إليه المجتمع الدولي في كثير من الأحيان على أنه الشراكة العالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر. وقد واصلنا تطوير ذلك العقد على نحو متصاعد، ونحن ندرك بشكل متزايد حجم التهديد الذي يشكله الاتجار بالبشر.

وقد شكلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، – الذي يكمل الاتفاقية – التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ نقطة تحول في جهودنا لمكافحة تلك الجريمة. ومن المتفق على نطاق واسع أن تلك الوثائق قد أدخلت في عملنا نهجا صريحا بشأن إنفاذ القانون.

ولنكن واضحين. فقد يكون ذلك النهج ضروريا ومبررا في مطلع الألفية نظرا لتصاعد الإرهاب الدولي على نحو مروع. بيد أن الأمر الهام حقا هو أن نواصل تطوير عقدنا الاجتماعي الرامي إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وعليه، فإن السعي إلى أفكار جديدة وأشكال جديدة من العمل لا يزال مستمرا.

وقد كان المنتدى العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر – الذي عقد في فيينا في عام ٢٠٠٨ – أكبر تجمّع معاصر بشأن ذلك الموضوع. وقد أعطى زخما جديدا للجهود التي نبذلها بطريقة لا لبس فيها. ونتيجة لذلك، فقد ظهرت في جدول الأعمال فكرة التوصل إلى وثيقة عالمية شاملة بشأن الاتجار بالبشر. وقد أسفرت تلك الفكرة عن خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وإنني لفخور بأن بيلاروس كانت هناك شريكا في تلك المبادرة الهامة منذ البداية. وقد كانت الجهود المبذولة على نطاق واسع من أجل القضاء على الاتجار بالبشر على الصعيد

الدولي أحد المجالات الرئيسية لسياسة حكومة بيلاروس في هذا الصدد، تحت إشراف مباشر من قبل الرئيس. وقد اعتمدنا بحلول عام ٢٠٠٥ – بقيادة رئيس دولتنا – العديد من القرارات والوثائق الدولية فضلا عن تنفيذها. وقد أسهم ذلك في تحسين الحالة بصورة شاملة على النحو الذي أقرته المنظمات الدولية ذات الصلة. وعليه، قررت بيلاروس أن تتشاطر رؤيتها فضلا عن الحلول التي توصلت إليها في هذا الصدد مع شركائها على الصعيد الدولي.

ففي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قدّم الرئيس لوكاسهنكا فكرة تتعلق بمبادرة تهدف إلى تحسين التنسيق الدولي في مكافحة إحدى أشد المشاكل صعوبة في الوقت الحاضر: الاتجار بالبشر. وقد تطورت فكرة خطة العمل العالمية على نحو تدريجي في سياق تنفيذ تلك المبادرة، كي تصبح حقيقة واقعة في عام ٢٠١٠. ولا ريب في أن الجهود التي تبذلها الدول بمفردها من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية لم تكن كافية. وقد أضحت تلك المبادرة بفضل التزام ائتلاف من الدول بتنفيذها، ألا وهو مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر.

فما هي مزايا الخطة العالمية؟ أود أن أبرز هنا أربع منها فحسب.

أولا، صحيح أن الخطة العالمية هي الوثيقة العالمية الأولى حقا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، ما دامت جميع الصكوك الدولية السابقة قد وضعت من قبل مؤسسات متخصصة أو إقليمية. ولا غرابة، إذن، أن هذه الوثائق قد متخصصة أو تركيز الإقليمي.

ثانيا، لقد كفلت الخطة العالمية اتباع نهج شامل لمواجهة التحدي المتمثل في الاتجار بالبشر. وتتضمن الوثيقة على النحو الواجب العناصر الرئيسية الثلاثة لمكافحة الاتجار بالبشر: المنع والمقاضاة والحماية. علاوة على ذلك، تؤكد خطة العمل العالمية أهمية جانب الحماية عبر إنشاءصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وعلى الأرجح فقد نشأ ذلك العنصر لأنه لم يكن على الإطلاق ضمن أولويات الصكوك السابقة بشأن الاتجار بالبشر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعلن أن بيلاروس قد قدمت مساهمة ثانية إلى الصندوق الاستئماني بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار. ويحدونا الأمل أن تحذو البلدان الأخرى حذونا.

ثالثا، إن خطة العمل العالمية وثيقة هامة لتنسيق الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر. ويعمل مختلف أصحاب المصلحة اليوم بصورة نشطة في هذا المجال، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والآليات المشتركة بين الوكالات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، فقد انصب تركيز الوثائق السابقة بشأن الاتجار بالبشر – وخصوصا الوثائق الدولية – بصورة أساسية على مواءمة جوانب معيّنة من التشريعات الوطنية، ولم تول اهتماما يذكر لمسألة التنسيق. وقد عالجت خطة العمل العالمية ذلك القصور عن طريق تحديد مجالات أنشطة وآليات الجهات الفاعلة المعنية بتنسيق جهودها. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على الأهمية التي توليها خطة العمل العالمية للتنسيق الدولي عبر فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

رابعا، لقد أسهمت خطة العمل العالمية في زيادة الوعي العالمي بدرجة كبيرة، فضلا عن تعزيز فهم الاتجار بالبشر. وعلى وجه الخصوص، فقد شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نشر تقارير عالمية كل سنتين بشأن الموضوع، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات ذات صلة بالموضوع.

ومع ذلك، فإن الخطة العالمية لا تعني بالتأكيد انتهاء العمل في ما يتعلق بعقدنا الاجتماعي الضمني لمكافحة الاتجار بالبشر. وكعهدنا في الماضي، يجب علينا مواصلة المضي قدما تدريجيا، مع إدراك الجوانب الجديدة لهذا التحدي ومعالجتها ومن ثم حلها بشكل فعال. والتاريخ يعلمنا أن ”الحروب“ على ظواهر كهذه

– سواء الاتجار بالبشر أو الاتجار بالمخدرات أو الإرهاب – لا يمكن أن تنتهي بالانتصار الكامل. ومن ثم، فإن مهمتنا تتمثل في التقليل من هذه التهديدات إلى حدها الأدنى لكي لا يلاحظها المجتمع، بصفة عامة، أو يلمسها. وهذا الفهم يتطلب، بدوره، أن يولي جميع أصحاب المصلحة اهتماما قويا للتحديات وأن يستنبطوا أفكارا ومبادرات جديدة للتعامل معها.

وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، تعتقد بيلاروس أن من المهم للغاية، كخطوة تالية في الحرب على هذه الظاهرة تحديدا، أن نتعامل بجدية مع مسألة الاتجار لأغراض استئصال الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية. والمعلومات المتوفرة تشير بوضوح إلى أن المشكلة آخذة في التفاقم. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح اتباع نهج ذي شقين. أولا، يجب على المنظمات الدولية المعنية تكثيف تحقيقاتها في المشكلة بدرجة كبيرة. وثانيا، يجب أن تبدأ الدول الأعضاء حوارا حول إمكانية صياغة صك قانوني دولي خاص بهذه المسألة. وبالطبع، يجب علينا أيضا إشراك جميع أصحاب المصلحة الآخرين في المناقشة.

بدأت بياني بعقد مقارنة تاريخية؛ وأود أن أختتمه بأخرى. فقبل قرنين من الزمان، نجحت معركة إنهاء الرق في المقام الأول بفضل دعاة إلغاء الرق البريطانيين العظام من أمثال ويليام ويلبرفورس وجرانفيل شارب وتوماس كلاركسون. فقد ألقى أولئك الأفراد بأنفسهم، بمفردهم تقريبا، على جدار الرق وأسقطوه. وتضم الحركة المعاصرة للمطالبين بإلغاء الرق الملايين. وهي مسلحة بأدوات دولية متنوعة ومتخصصة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تواجه جدارا ولكن حفنة من المجرمين الشديدي الدهاء بلا شك. ومن ثم، فإن مشكلة مكافحة الاتجار بالبشر لا تتمثل في نقص الإمكانات. بل هي مسألة تتعلق بمدى رغبتنا في استخدام الإمكانات المتوفرة لدينا بالكامل. فلنفكر في الأمر بجدية ولنفعل كل ما في وسعنا لضمان تحقيق هذه الإمكانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هشام بدر، مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون الهيئات والمنظمات الدولية.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بعد ٢٠ عاما من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، فإن الوقت قد حان لتعزيز الجهود الدولية في هذا المجال من خلال العمل المتضافر. ومن ثم، فإن اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يمثل معلما بالغ الأهمية في مهمتنا الجماعية لمكافحة هذه الجريمة. وبالمثل، فإن قرارنا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى يظهر إيماننا بالحاجة الملحة إلى تنفيذ الخطة العالمية. كما أنه يضع هذه القضية، قضية إنهاء الاتجار بالبشر، في مصاف القضايا الناشئة الأخرى محل الاهتمام العالمي والتي تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة والتزاما سياسيا على أعلى المستويات.

ومن أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، يجب أن نكون على وعي بطابعه ومصادره وتمويله. فهو ليس شكلا واحدا للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بل يشمل جوانب حقوق الإنسان والتنمية ويتقاطع مع قضايا الهجرة. إنه آفة تُذكر بالرق وهو آفة التزم المجتمع الدولي بالقضاء عليها. ومن ثم، لا يمكن لنهج واحد أن يوفر أساسا كافيا لاتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة هذه الجريمة. وبالمثل، لا يمكن للجهود الوطنية في هذا المجال أن تنجح بمعزل عن سياق دولي أوسع نطاقا يجمع بين العمل الإقليمي والدولي ويضمن التنسيق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

ومصر، التي طالما التزمت بمكافحة الاتجار بالأشخاص، تقوم بدور رائد في هذا المجال حيث تشجع اتخاذ إجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للطابع الشامل لهذه الجريمة المتعددة الجوانب. فقد عملت مصر، بوصفها عضوا فاعلا في مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار

بالبشر ومن خلال صلاتنا الوثيقة بمختلف التجمعات الإقليمية والسياسية داخل منظومة الأمم المتحدة، بهمة لكسب التأييد لاعتماد الجمعية العامة لخطة العمل العالمية في عام ٢٠١٠ لتعزز بذلك دور البلدان الأفريقية في تلك العملية، وكذلك دور حركة عدم الانحياز – عبر رئاستها للحركة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ – ودور مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونحن نجتمع هنا اليوم وغدا لتقييم تنفيذها. وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد ارتياحنا إزاء النجاح في اعتماد الخطة وركائزها الأربع المتمثلة في المنع والحماية والمقاضاة والشراكات.

وبينما نشرع في تقييم مدى قدرتنا على تنفيذ خطة العمل العالمية، يجب علينا أن نسلم بالتحديات التي تطرحها. ولا بد من التأكيد على أن عاملا حاسما في رسم السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بفعالية يتمثل في وجود بيانات وإحصاءات دقيقة عن أشكال هذه الجريمة ونطاقها. وفي هذا الصدد، تثني مصر على نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقريره العالمي الأول عن الاتجار بالأشخاص منذ اعتماد خطة العمل العالمية. ومع ذلك، فإن جمع البيانات والإحصاءات والتحليل يجب أن يستند إلى المعلومات التي تقدمها الدول بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن ندرك أهمية الشراكات من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل العالمية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، يرتبط النجاح ارتباطا وثيقا بالالتزام السياسي. ولذلك، تحث مصر الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، على أن تفعل ذلك.

ثانيا، لا بد من التقييم المستمر للآليات القائمة المستخدمة في هذا المجال.

ثالثا، تتطلب مكافحة الاتجار بالأشخاص اتباع نهج شامل وتنسيق إجراءات وكالات الأمم المتحدة وكياناتها وآلياتها ذات الصلة وتحقيق التزامن بينها. ويجب علينا أيضا أن نراقب وأن نحدد باستمرار الأشكال الناشئة التي يتخذها الاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، تعرب مصر عن قلقها البالغ إزاء زيادة معدلات الاتجار بالأطفال، كما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لهذا العام، وتحذر منها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الدور المحوري لهيئات مثل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها.

رابعا، يجب التركيز على التنسيق الوثيق في العمل بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

وأخيرا وليس أخرا، لا بد من إشراك الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالأشخاص. والعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال يتطلب إقامة شراكات فعالة مع هذه الجهات، سواء كانت منظمات غير حكومية عاملة في هذا المجال أو وسائط إعلام جماهيري أو القطاع الخاص، وغيرها من الجهات أيضا. فلهذه الجهات دور حاسم على مستوى القاعدة الشعبية في المساعدة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج. وتتمثل العناصر الحاسمة في مكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة بالنسبة لجانبي المنع والحماية، في التوعية ورفع الوعي، لا سيما في بلدان المنشأ، بشأن الأخطار والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الجرائم، فضلا عن معالجة أسبابها الجذرية التي تشمل الفقر والأمية ونقص الرعاية الصحية.

وأود أن أشاطر الجمعية بإيجاز تجربة مصر في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بمكافحة الاتجار بالبشر. ويرجع تاريخ تلك الجهود إلى تصديقنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وأنشئت لجنة تنسيقنا الوطني المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر ومنعه في عام ٢٠٠٧ وأصدرت مصر في عام ٢٠١٠، قانونها الوطني المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. وبالتزامن مع ذلك، إعتمدنا ونفذنا بنجاح خطة عملنا الوطنية الأولى، للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ونحن الآن بصدد تنفيذ خطتنا الثانية، التي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وتقيدا منا بخطة العمل العالمية، فإن جهودنا تقوم على دعائم الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكات.

أنشئت شراكات بنجاح مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المصريين، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي والمراكز الأكاديمية والجامعات. ويشمل الشركاء المحتملون الآخرون، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونيسيف، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وتركز البرامج المنفذة والمستقبلية على مجالات بناء القدرات، ولا سيما فيما يخص المسؤولين عن إنفاذ القوانين، وضباط مراقبة الحدود ومسؤولي الجمارك والقضاء والدبلوماسيين، وكذلك على حماية وتقديم الخدمات للضحايا.

بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ساهمت مصر في حلقات العمل التدريبية في هذا المجال، مثل تلك التي عقدت لفائدة مسؤولين سودانيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعلى المستوى الإقليمي، اضطلعت مصر دائما بدور رئيسي فيما يخص تعزيز جدول أعمال مكافحة الاتجار بالأشخاص في أفريقيا، من خلال خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، من خلال الإسهام في الاستراتيجيات ذات الصلة في العالم العربي، ومن خلال إنشاء وحدة متخصصة في جامعة الدول العربية، مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتجري مشاورات مع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأفريقي لعقد ورشة عمل إقليمية بشأن الاتجار بالبشر وقضايا الهجرة تركز على شرق أفريقيا، قبل نهاية هذا العام.

ويتمثل مفتاح النجاح في تحديد المشكلة من مختلف جوانبها والعمل على إيجاد حلول لها. لذلك، تحرص مصر على الرصد المستمر للأشكال الناشئة ومظاهر الاتجار بالأشخاص. لكن الطريق محفوف بالتحديات، تحديات تتطلب زيادة بناء القدرات، وجمع بيانات دقيقة ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار. وتشمل مجالات الاهتمام والعمل في المستقبل، من بين أمور أخرى، نهجا لتقليص الطلب على الخدمات الاستغلالية، وتوفير آليات وخدمات الحماية للنساء والأطفال، لأنهم الأكثر ضعفا، وتعزيز إنفاذ القانون والملاحقة القضائية لجرائم الاتجار، وتعزيز نظم تحديد هوية الضحايا والإحالة، وتوفير المساعدة للضحايا. ومع ذلك، لن تؤتي أي جهود ثمارها دون تعاون وشراكات دولية.

في الختام، أود أن أسلط الضوء مرة أخرى على العناصر الأساسية لضمان نجاح جهودنا الوطنية والعالمية المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي الإرادة السياسية والالتزام، والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة؛ وإقامة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة. ويجب أن تأتي كل هذه العناصر على خلفية معالجة الأسباب الجذرية للجريمة. ويمكن معالجة السبب الرئيسي، من خلال الوفاء بالالتزامات الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوليو أريولا، نائب وزير معني بالشؤون الإدارية والتقنية في وزارة الشؤون الخارجية في باراغواي.

السيد أريولا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشكل الاتجار بالأشخاص أحد أكثر الجرائم شناعة وقبحا المرتكبة ضد كرامة الإنسان، إنه رق العصر الحديث، بعبارة أخرى. لهذا السبب، تعلق جمهورية باراغواي أهمية قصوى على مشاركتها في هذا الاجتماع الرفيع المستوى من أجل إعادة تأكيد التزامنا بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص. وفي ذلك الصدد، نود أن نطلع الجمعية العامة على عدد من المبادرات والجهود والبرامج التي قمنا بتنفيذها، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع مظاهره.

حددت باراغواي هذه الآفة في دستور عام ١٩٨٢، وكذلك في قانونها الجنائي لعام ١٩٩٨، التي شملت أيضا جريمة الاسترقاق الجنسي. ووسعت تعديلات لاحقة أدخلت في عام ٢٠٠٨ المفهوم ليشمل جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الشخصي، والعمل أو نزع الأعضاء البشرية بدون موافقة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سنّت باراغواي قانونا شاملا ضد الاتجار بالأشخاص، الهدف منه منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بجميع أساليب الجريمة المرتكبة داخل أراضينا الوطنية، وكذلك في الخارج. كما يهدف القانون كذلك إلى حماية ومساعدة الضحايا وتعزيز الإجراءات التي تتخذها الدولة لمعاقبة هذا الفعل الذي يعاقب عليه القانون. أنشأ قانوننا الشامل المتعلق بالاتجار بالأشخاص أيضا مكتبا مشتركا بين الوكالات لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية باراغواي. والمكتب بمثابة هيئة استشارية تساعد الحكومة وبمثابة هيئة تنسيق لمنع الجريمة وقمعها. وعلاوة على ذلك، فقد وضع أيضا استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. حاليا، باراغواي بصدد إنشاء وزارة خدمة عامة، وبرنامج وطني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وصندوق استثمار وطني لتقديم المساعدة والرعاية لضحايا الاتجار.

جرى تحديد الممارسات الجيدة للتعاون والتنسيق فيما يخص التحقيقات والتدريبات المشتركة التي يتعين الاضطلاع بها من خلال آليات القضاء الموجودة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، والاستفادة من بروتوكولات التحقيق المشتركة. وسمحت جهود التنسيق تلك، التي تمت بقيادة المكتب المشترك بين الوكالات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، للمؤسسات المشتركة من أجل تهيئة الظروف المناسبة للوقاية والتوعية وقمع هذه الجريمة.

تم أيضا إطلاق مبادرات لإنشاء وحدة خاصة في وزارة الخدمة العامة لمعالجة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال. وأنشأت شرطتنا الوطنية أيضا وحدة مكافحة الاتجار بالبشر ووحدة الجرائم الجنسية ذات الصلة. كما أنشأت وزارة الأطفال والمراهقين أيضا وحدة متخصصة لتوفير التنسيق في حملة توعية في مجال الوقاية لفائدة ضحايا الاتجار من الأطفال والفتيات والمراهقين. وعلاوة على ذلك، وكجزء من جهودنا الوقائية، يعكف المكتب المشترك بين الوكالات على تطوير عدد من حلقات العمل من أجل المساعدة على تدريب المدعين العامين والقضاة وأفراد القوات المسلحة والطلبة والمدرسين في الجامعات وعامة الناس.

تستهدف كل الجهود التي بذلت في مجال الوقاية، ولا سيما حملات التوعية، حماية الفئات الأكثر ضعفا من السكان، التي تضم النساء والفتيان والفتيات والمراهقين. وفي سياق المسؤولية الاجتماعية، أطلقت دولة باراغواي شراكة مشتركة مع قطاع الأعمال، جعلت من الممكن توفير بدائل جديدة لضحايا الاتجار والاستغلال في مجال العمل.

فيما يخص المساعدة والرعاية، لدينا مركز إحالة يعمل في باراغواي فضلا عن مترل آمن يقدم المساعدة للضحايا

وحيث يمكن توفير الرعاية الشاملة. إننا بصدد تطوير برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي للنساء. وفيما يتعلق بالحماية أيضا، جرى إنشاء مراكز إقليمية في المدن الحدودية وفي المدن التي تم تحديدها كمناطق يجري فيها غالبا استهداف الضحايا. إننا نخطط في الأجل القصير، لافتتاح مراكز إحالة جديدة ومنازل آمنة في مدن أخرى كذلك. وفي تلك المراكز والبيوت الآمنة، غالبا ما يكون المستفيدون من الرعاية من النساء اللواتي وقعن ضحية للاتجار أو النساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنساني.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أود أن أؤكد بأن باراغواي هي بلد منشأ فيما يخص الاتجار بالبشر. وقد تأثر بلدنا سلبا بشدة جراء الفقر الهيكلي، الذي له تأثير على قطاع كبير من شعبنا. وفاقمت تلك الظروف بشكل أكبر تبعية الضحايا. ونتيجة لذلك، فإن مبدأ المسؤولية المشتركة هو مبدأ نص عليه المجتمع الدولي من أجل مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. يجب على بلدان العبور وبلدان المقصد، وكذلك الجهات المانحة والمنظمات الدولية، مضاعفة جهودها من أجل المزيد من التعاون فيما يخص المعركة القائمة على التضامن لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي حالة باراغواي، فقد مكننا ذلك التعاون الدولي في الآونة الأخيرة من بذل جهود مشتركة مع بلدان المنشأ والمقصد، شملت عمليات متزامنة تهدف إلى تفكيك الشبكات الدولية. وقد أسهمت تلك العمليات في تفكيك أكثر من ١٠ شبكات وأسفرت عن إطلاق سراح عشرات النساء.

وتمثل خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خطوة هامة إلى الأمام، فضلا عن كونها صكا دوليا عمليا هاما في الجهود العالمية المبذولة للتصدي للاتجار بالبشر والقضاء عليه. وعليه، فإن باراغواي فخورة بالإسهام في تنفيذ الخطة في الأجلين المتوسط والطويل. ونود في ذلك الصدد، أن نشدد على الدور الرائد الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال في توفير الموارد اللازمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الجريمة، فضلا عن حملات التوعية بتلك الجريمة ومنعها.

وأخيرا، نود أن نؤكد لجميع الدول الأعضاء الأهمية التي نوليها للفرصة التي أتيحت لنا للإسهام في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كي نتشاطر مع المجتمع الدولي المشاكل والجهود المتواصلة التي تبذلها باراغواي، علاوة على مواصلة العمل من أجل مكافحة هذه الجريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة مارسيلا شاكون، نائبة وزير الداخلية في جمهورية كوستاريكا.

السيدة شاكون (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): في عام ١٩٤٨، أنشأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المبادئ الأساسية المتعلقة بالرق والاتجار بالأشخاص. واعتبرت مكافحة تلك الجريمة أمرا أساسيا بالنسبة للحماية الكاملة لحقوق الإنسان منذ ذلك الوقت.

تؤيد كوستاريكا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل شيلي باسم شبكة الأمن البشري.

لقد التزم بلدنا بمكافحة هذه الجريمة بجميع مظاهرها، وخصوصا من خلال التوقيع والتصديق في عام ٢٠٠٣ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ويجري الاتجار بالبشر في معظم الحالات عبر خلال هياكل منظمة للغاية. وعليه، فإن السبيل الوحيد لمكافحته يتمثل في إنشاء شبكات استراتيجية تعمل بشكل تعاوني وتستخدم ذات الصيغة والنهج في صلاحيات جميع

الكيانات. ولذلك السبب، فإن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فضلا عن بروتوكول باليرمو، عنصرين أساسيين في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحسين إجراءات المنع والمقاضاة والحماية وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر.

وتقدّر منظمة العمل الدولية أن ”المبيعات“ الأولية للأشخاص تولّد إيرادات سنوية تتراوح قيمتها بين ٧ بلايين و ١٢ بليون دولار، ويجب أن تضاف إليها قيمة ٣٢ بليون دولار أخرى يتم توليدها عبر استغلال الضحايا. وتأتي هذه الجريمة في المركز الثالث من حيث ربحية الجريمة المنظمة، بعد المخدرات والاتجار بالأسلحة مباشرة. ولا تشمل تلك الأرقام العدد الكبير من ضحايا الاتجار الداخلي والخفي، التي تشمل أيضا الاتجار غير المشروع بالأعضاء والخلايا والأنسجة البشرية.

وقد أنشأت كوستاريكا في عام ٢٠٠٥ – في سياق التزامها – تحالفا وطنيا معنيا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين والبشر، كلف بتعزيز وضع وتنفيذ سياسات عامة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية ترمي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأشخاص، ومساعدة الضحايا ومقاضاة المسؤولين عن تلك الجرائم ومعاقبتهم، علاوة على متابعة وتقييم تلك السياسات. وقد أنشأ التحالف شبكة معقدة ومنسقة بين المؤسسات بهدف التصدي الشامل مع هذه الجريمة في كوستاريكا. وبناء على ذلك، فقد أنشئت أدوات مختلفة، بما فيها بروتوكول يعنى بتحديد الحالات التي يتم فيها الاتجار بالأطفال والمراهقين من كلا الجنسين، ونموذج شامل لتقديم المساعدة إلى الناجين وضحايا الاتجار، ومبادئ توجيهية وطنية لتعزيز وتنسيق جهود المؤسسات في مكافحة الاتجار بالبشر، فضلا عن خطة عمل استراتيجية للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥.

وقد اعتمد مشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، بالإضافة إلى إنشاء ائتلاف في العام الماضي وتم إصداره في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويوفر القانون للسلطات أدوات أفضل للعمل، علاوة على تعزيز المؤسسات المعنية. وقد أنشأ القانون جزاءات مجدية على الاستغلال الجنسي، والاستغلال في العمل، والسياحة الجنسية والاتجار في الأعضاء والأنسجة والسوائل البشرية، في جملة أمور أخرى. وفي عام ٢٠٠٩ أنشئ فريق للاستجابة في حالات الطوارئ، بوصفه – على وجه الخصوص – هيئة مشتركة بين المؤسسات بهدف مساعدة المتضررين من الاتجار بالبشر، وتنسيق جهود مختلف المؤسسات الحكومية التي تتصدى لهذه المسألة. ويشكل تحقيق التكامل والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في إطار خطة العمل عاملا حاسما في المساعدة على بلوغ أهداف الائتلاف. وقد أدى ذلك الجهد إلى كفالة تركيز جميع الإجراءات على ضحايا جريمة الاتجار بالبشر.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، فإن من المهم أن نشير إلى أن أحد أهم الإنجازات التي تحققت على الصعيد الإقليمي قد تمثل في إنشاء ائتلاف إقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٩ – على النحو الذي سيناقشه الممثل الدائم لنيكاراغوا في وقت لاحق – وتضطلع فيه كوستاريكا بدور الأمانة التقنية. وتعمل هذه الهيئة على تعزيز التنسيق بين مختلف الائتلافات واللجان، والمجالس الاستشارية الرامية إلى مكافحة الاتجار في بليز، بنما، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، وهندوراس بهدف توحيد آليات التنفيذ والمتابعة التي تمكننا من اتباع نهج شامل إزاء جريمة الاتجار بالبشر على الصعيد الإقليمي، وأن يكون لتلك الجهود أثر عليها عبر المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة. وقد تولى الائتلاف الإقليمي الدور الهام المتعلق بتنسيق وتعزيز البرنامج التنفيذي لإطار العمل الإقليمي من أجل اتباع نهج شامل إزاء جريمة الاتجار بالأشخاص في أمريكا الوسطى.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجالات منع هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها، علاوة على مساعدة الضحايا ومساعدتهم على الاندماج وبدء بناء حياة كريمة حقا. وبحكم الموقع الجغرافي لمنطقة أمريكا الوسطى – وكوستاريكا على وجه الخصوص – فإن بلدنا يقع في منتصف الطريق بين الشمال والجنوب في نصف الكرة الغربي، وهو الطريق الذي تستخدمه جماعات الجريمة المنظمة لتنفيذ أنشطتها. ويجب علينا التركيز على مقاضاة ومعاقبة هذه الجريمة. وما تزال كوستاريكا تسعى إلى تحقيق التوازن بين عدد الضحايا الذين تم تحديدهم وعدد الحالات التي صدرت فيها الأحكام القضائية. وعليه، نود أن نؤكد للجمعية العامة مرة أخرى التزام كوستاريكا التام بالقضاء على جريمة الاتجار بالأشخاص على أراضيها. وحين ننظر إلى وجوه الضحايا الذين عانوا من الاتجار بالبشر، وإلى أبصارهم الزائغة التي هربت إليها أرواحهم أملا في النجاة، فإنه يجب علينا أن نفهم أن من واجبنا بذل قصارى جهدنا، سواء كنا دولا أم منظمات وطنية، إقليمية أم دولية. ذلك أن جهودنا تلك ستكون قد أتت أكلها حتى وإن أفلحت في إنقاذ شخص واحد من ضحايا هذه الجريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيدة جيغميداش بايارتسيتسيغ، وزيرة الدولة في وزارة العدل في منغوليا.

السيدة بياراتستسيغ (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق للأمم المتحدة لتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن نعتقد جميعا أن هذا الحدث الميمون سيتيح فرصة فريدة لتقييم تنفيذ الخطة العالمية وتبادل أفضل الممارسات واستخلاص الدروس في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

بداية، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي القوي ودعمها الكامل لتنفيذ خطة العمل العالمية والقرار ٦٤/١٩٠ بشأن تحسين تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني.

ومنغوليا، بوصفها أحد بلدان المنشأ للاتجار بالبشر، تولي أهمية كبيرة لمكافحة هذه الجريمة باعتبارها مسألة مترابطة تنطوي على منع الجريمة والكشف عنها وحماية الضحايا. وقد جعلنا حماية النساء المتضررات وحقوق الطفل في صميم السياسات الوطنية للبلدان.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الإنجازات وأوجه التقدم التي تحققت في منغوليا. فمنغوليا تبذل جهودا هائلة لتحسين سياساتها الوطنية وإصدار تشريعات تمكن من مكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك ضمن الإطار المنصوص عليه في خطة العمل العالمية. ونحن نستهدف الركائز الثلاث الرئيسية، ألا وهي، المنع والكشف والمقاضاة، فضلا عن دعم إعادة تأهيل وحماية ضحايا هذه الجرائم البشعة.

إن الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي هو الشكل الأكثر شيوعا للاتجار في حالة منغوليا. ومن ثم، فإن الحكومة تولي اهتماما خاصا له. وقد اعتمد برلمان منغوليا قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يمثل معلما هاما في وضع إطار صحيح للسياسات. ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون القائم بذاته في منع الاتجار على نحو أفضل وحماية الضحايا مع اتباع نهج كلي من خلال الإعادة إلى الوطن والمساعدة في الإدماج الاجتماعي والتعويض النقدي، فضلا عن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في هذه الجهود. وتقود وزارة العدل في بلدنا جهود مكافحة الاتجار بالبشر، وتعكف على تنفيذ برنامج العمل الجديد الذي يغطي السنوات الخمس المقبلة، والذي اعتُمد في عام ٢٠٠٩. وبناء على توجيهات الوزير، أنشأنا مجلسا

مشتركا بين الوكالات من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج وضمان التنسيق بهدف تحسين الجهود المبذولة على المستوى الوطني. ويتألف هذا المجلس من وزراء الدولة في عدة وزارات وممثلين للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

وقد شرعت حكومة منغوليا في جهد شامل لإصلاح نظام العدالة الجنائية، يهدف إلى اعتماد وتنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسسية. والمحور الرئيسي لهذه المبادرة الرئيسية هو مكافحة الجرائم العابرة للحدود الناشئة حديثا، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، بفعالية وكفاءة. وفي إطار هذه المبادرة الإصلاحية، نعكف حاليا على إجراء تعديلات كبيرة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، تتضمن وضع أحكام جديد تغطي جميع أشكال الاتجار بالبشر وتتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتجريم الاتجار بالأشخاص ومقاضاة الجناة. وسيتم إنشاء هيئة تحقيق مستقلة في غضون العام المقبل وستكون ذات اختصاص قضائي واضح ينطبق على هذه الجرائم. وبغية التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة في خطة العمل العالمية بخصوص حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص، تعمل منغوليا لإعداد مبادرة تشريعية لتحسين التحقيق في الجرائم ذات الصلة المباشرة بالاتجار بالأشخاص.

وحكومة منغوليا تولي أهمية كبيرة لمنع هذه الجريمة من خلال زيادة الوعي العام. كما أنها تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية وتنسق جهودها بشكل فعال، بما في ذلك تشغيل نظام وطني للاتصال الهاتفي المجاني. وقد فتح مأوى لحماية الضحايا أبوابه في عام ٢٠٠٩ وهو يدار بواسطة منظمات غير حكومية متخصصة ويتلقى إعانات من حكومة منغوليا.

كما أنشأت الحكومة صندوقا خاصا للضحايا في الخارج للعودة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، فقد تحسنت إدارة أمن الحدود في سياسات الهجرة بشكل ملحوظ ومن المقرر إصدار جوازات سفر إلكترونية لمواطني منغوليا في هذا العام لردع تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ويمثل ذلك جزءا لا يتجزأ من جهودنا على الصعيد الوطني لمنع الاتجار بالأشخاص. وستواصل منغوليا تدريبها للموارد البشرية في وكالات إنفاذ القانون، ولا سيما تلك التي تعمل بشكل مباشر في مكافحة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الجديدة الناشئة.

ولتنفيذ خطة العمل العالمية على نحو أفضل، تود منغوليا أن تحث الدول الأعضاء الأخرى على توثيق التعاون والشراكات على الصعد الدولية والإقليمية والثنائية. ونود على وجه الخصوص أن نشجع ونقترح إبرام اتفاقات للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن شأن ذلك أن ييسر إلى حد كبير جهودنا المشتركة لزيادة فعالية منع هذه الجرائم والكشف عنها بكفاءة، فضلا عن تحسين حماية الضحايا والشهود.

وقد بدأ التزام منغوليا القوي وغير المشروط بخطة العمل العالمية وجهودنا الأولية لتنفيذها يؤتيان ثمارهما بالفعل، وخاصة فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في الكشف عن جرائم الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيها. غير أنه يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل الحد بدرجة كبيرة من الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه تماما، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء. وختاما، أود أن أؤكد مجددا على الالتزام الراسخ لحكومة منغوليا بمواصلة وتحسين التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والآليات الدولية والإقليمية الأخرى لتعزيز الشراكة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، على النحو المتوخى في خطة العمل العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحيم العوضي، مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد العوضي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية، ونيابة عن حكومة الإمارات العربية المتحدة، أن أشكركم على الدعوة لعقد هذا الاجتماع الهام. كما أتوجه بالشكر للأمين

العام وللمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساهماتهما القيمة في هذا المجال.

مما لا شك فيه أن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص نجحت في تحقيق إنجازات ملموسة من خلال تعزيز الالتزام والتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتكثيف الجهود داخل أنظمة الأمم المتحدة لدمج مكافحة الاتجار في برامج الأمم المتحدة الأوسع.

إن نجاح التصدي لظاهرة الاتجار بالأشخاص يعتمد بصورة أساسية على معالجة مسائل الفقر وحالات الضعف المؤدية إلى وقوع ضحايا للاتجار وبناء القدرات الوطنية للتصدي لهذه الجريمة، بما في ذلك تطبيق سياسات وخلق بيئة تقي المجتمع منها.

ومن هنا، فإن مسؤولية مكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص لاتقع على كاهل بلدان المقصد فقط، بل وبقدر أكبر، تقع على بلدان المنشأ التي يأتي منها الضحايا وكذلك بلدان العبور. إذ يتوجب على هذه البلدان العمل على منع الأسباب المؤدية لاستغلال الضحايا وضمان تفادي الاتجار بالأشخاص خاصة النساء تحت غطاء تصدير العمالة لبلدان أخرى.

لقد أحرزت دولة الامارات العربية المتحدة تقدما ملحوظا في جهودها لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص منذ إطلاق الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦، وفقا لاستراتيجية تستند على الركائز الرئيسية التي دعت إليها خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي، منع الجريمة ومحاكمة ومعاقبة المتهمين وحماية الضحايا وتعزيز الشراكة الدولية في هذا المجال.

بالنسبة لمنع الإتجار، تم وضع قانون مستقل لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦ والذي يعتبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط. كما أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنفيذ القانون والتصدي لجرائم الاتجار وحماية وتأهيل الضحايا في ظل الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية.

فيما يتعلق بالعقاب والمحاكمة، عملت كافة أجهزة الدولة المعنية على رفع كفاءتها في الكشف عن جرائم الاتجار ومحاكمة المسؤولين عنها وتنفيذ العقوبات. ويبين عدد قضايا الاتجار التي حُكم فيها بالإدانة، كما جاء في التقرير الأخير للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢-٢٠١٣، نجاح وفعالية جهود مؤسسات إنفاذ القانون في الدولة في التصدي لهذه الجريمة.إن الإمارات العربية المتحدة من خلال عضويتها في مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر، تشارك بفعالية في جهود المجموعة، لتعزيز الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتمدتها الجمعية العامة وفي الترويج لشراكات التنسيق والتعاون الدولي في هذا المجال.

أود أن أغتنم هذه المناسبة وفي إطار دعوة الجمعية العامة لحشد الموارد للصندوق أن أعلن عن قيام دولة الإمارات بتقديم مساهمة أولية قيمتها ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

تحرص الإمارات على التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، كما دخلت في العديد من الاتفاقات الثنائية الخاصة بالعمالة الوافدة ووقعت ٢٦ اتفاقية مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة في العديد من الدول، وتقوم الدولة حاليا بدراسة ٢٩ اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، لكي يتم توقيعها مع عدد آخر من الدول، كما انضمت الإمارات لنظام عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، لتعزيز المزيد من التعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال.

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مدركة تماما للتحديات المتعددة والأبعاد المتشابكة المصاحبة لمثل هذا السلوك الإجرامي، التي تستدعي اليقظة المستدامة، وسوف

نستمر في تحسين الأداء، بالتعاون مع شركائنا للتصدي لهذه الظاهرة على نسق أفضل الممارسات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش.

السيدة موني (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أثني على الرئيس لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم التقدم المحرز فيما يخص خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهذا الاجتماع هو بمثابة تذكير قوي بأن الاتجار بالبشر لا يزال يبرز بوصفه الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأسرع نموا في العالم، ويغذيه استعباد ما يقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص. وينتمي ضحاياه إلى ١٣٦ جنسية مختلفة، مع عدد متزايد من الأطفال، وخاصة الفتيات، الذين يقعون فريسة لقبضته الوحشية. يجب علينا معا، أن نفعل كل ما بوسعنا لتخفيض تلك الأرقام.

كانت خطة العمل العالمية مصدر تفاؤل هائلا، بوصفها أول استجابة جماعية وعالمية حازمة ترمي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص عبر حدودنا. بعد مرور ثلاث سنوات على اعتمادها، يمكن أن نفخر قليلا ببعض النتائج الملموسة التي حققتها خطة العمل.

أولا، أصبحت نقطة مرجعية أساسية، وطنيا وإقليميا، من أجل تعزيز التعاون الدولي بشأن أركانها الأربعة المتمثلة في الوقاية والمقاضاة والحماية والشراكة. ثانيا، أصبح لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، شكل نهائي لدعم ضحايا الاتجار. ثالثا، يساعد الاستخدام الفعال للتقارير العالمية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص الدول الأعضاء فيما يخص تحديث بياناتها الوطنية، وسد ثغراتها المعرفية فيما يتعلق بالحقائق المستندة إلى الأدلة على العلاقة بين العرض والطلب وطريقة عمل شبكات الاتجار العالمية والإقليمية.

بوصف بنغلاديش بلد منشأ وعبور ومقصد، فقد تصدر مبادرات مكافحة الاتجار العالمية والإقليمية. وقد ترجم التزام رئيسة الوزراء الشيخة حسينة الشخصي بمكافحة هذه الرذيلة في سلسلة من الإجراءات الجريئة والإيجابية. وتحت إشراف حكومتنا، أصبحت بنغلاديش طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وظلت نشطة باستمرار في إطار مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر.

على الصعيد الإقليمي، قادت بنغلاديش مبادرة لتوسيع نطاق اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، وتظل في طليعة إطار التعاون الإقليمي لعملية بالي، مما يسهل زيادة تقديم الدعم لبناء القدرات وأفضل الممارسات العالمية للدول الأعضاء.

وعلى الصعيد الثنائي، كثفنا التعاون مع الهند في إطار لجنة مشتركة معنية بالإنقاذ والتعافي والعودة إلى الوطن والاندماج. ونسعى للانخراط بشكل أكبر مع ميانمار لمعالجة مسألة التحركات غير القانونية والاتجار بالأشخاص المتجهين إلى بنغلاديش ويمرون عبرها من خلال حدودنا البرية والنهرية.

أما على الصعيد الوطني، فسنت حكومتنا أول قانون رائد للبلد هو قانون عام ٢٠١٢ الخاص بردع الاتجار بالبشر والقضاء عليه، واعتمدت خطة العمل الوطنية الأولى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ لتنفيذ ذلك القانون الشامل. وبموجب خطة عملنا الوطنية، جرى تفعيل آليات رصد وتنسيق منتظمة، على المستويات الوطنية والمناطقية والمناطقية الفرعية وعلى مستوى الشراكات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية. كما تم الانتهاء من وضع مجموعة من القواعد الإجرائية بموجب ذلك القانون، مع التركيز على الإنقاذ وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لضحايا الاتجار.

ضربت بنغلاديش مثالا للعالم فيما يخص أفضل الممارسات والتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية

فيما يتعلق بتقديم الدعم للضحايا، بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة القانونية، وتنمية المهارات وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع في إطار بيوت آمنة جامعة للخدمات، لضحايا الاتجار. ونظمت لجان تحفيز الجماهير الشعبية حملات توعية عامة، بشأن مخاطر الاتجار عبر حملات إعلامية اجتماعية وثقافية. وتحظى ملاحقة وإدانة المجرمين اهتماما خاصا باعتبار ذلك استراتيجية وقائية.

تنظر محاكم خاصة في قضايا الاتجار التي تتضمن عنفا ضد النساء والأطفال. وتجمع خلايا رصد الاتجار في مقرات الشرطة وتحلل بانتظام البيانات المتعلقة بالاتجار، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية بشأن العمليات الإجرامية والإنقاذ وإعادة تأهيل الضحايا. وأصبحت استراتيجيات مكافحة الاتجار جزءا من تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وموظفي الهجرة. وزاد سن تشريع خاص بمكافحة غسل الأموال والمساعدة القانونية المتبادلة العام الماضي من تدابير تجريم المتاجرين بالبشر.

إن الاتجار بالبشر هو مع ذلك أكبر بكثير من مجرد مسألة قانون ونظام. ويمكننا بالكاد كسب معركتنا ضده من دون اتباع نهج شامل لمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية الكامنة وراءه. وبينما لا يزال عبارة عن سباق مع الزمن، يجب علينا الحفاظ على شراكات هادفة وفعالة في إطار خطة العمل العالمية. وثمة حاجة إلى مزيد من التفاعل والتكامل بين الخطة العالمية والمبادرات الإقليمية الجارية الخاصة بمكافحة الاتجار. كما نحث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز الوصول إلى صندوق المنح الصغيرة للمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة المثبتة فيما يخص توفير المساعدة للضحايا، وخاصة في البلدان النامية.

يجب أن تدور خطة العمل العالمية في مجملها حول العمل وتحقيق النتائج. ويجب أن يرسم هذا الاجتماع الرفيع المستوى خارطة الطريق لأعمالنا الفردية والجماعية لاستئصال أكثر الجرائم خزيا في حياتنا. وتلتزم بنغلاديش بالتعهدات التالية لتحقيق تلك الغاية.

سنواصل سن تشريعات تمكينية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد مرتكبي الاتجار وضمان حماية معززة للضحايا؛ والاستثمار في شبكة استخبارات محكمة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكشف ورصد التدفقات المتغيرة وأنماط الاتجار؛ والضغط من أجل تعبئة الموارد الكافية من خلال التعاون الدولي ووكالات الأمم المتحدة، من أجل، في جملة أمور، تحسين إدارة جمع البيانات المشتركة ونظام الإدارة وتبادل المعلومات، فضلا عن وضع استراتيجية حملة إعلامية فعالة، وتعزيز قدرات الملاحقة القضائية، والبت المبكر في قضايا الاتجار وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، واتباع استجابة سياسية متماسكة ومتسقة لمعالجة الطلب الأساسي وعوامل العرض للاتجار بالبشر بالتنسيق مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وزيادة تعزيز انخراطنا القوي مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام وقطاع الأعمال، من أجل التعبئة وراء هدفنا المشترك المتمثل في نشر الوعي ومكافحة الاتجار بالبشر؛ والنظر في تقديم تبرعات، حتى ولو رمزية، إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بعد إجراء مزيد من المشاورات داخل حكومتنا، وأخيرا، العمل على التصدي لقضية الاتجار بالبشر ضمن السياق الأوسع للديناميات السكانية كجزء من الخطاب الدائر بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الله أحمد يولا، النائب العام المساعد بنيجيريا.

السيد يولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يشيد برئيس الجمعية العامة لدعوته إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام

على جهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تحسين التنسيق في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونرحب بالفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتبادل الأفكار في هذا الموضوع البالغ الأهمية، ونأمل أن يساعد ما نجريه من مداولات هنا وما نتوصل إليه من استنتاجات في المضي قدما في الحرب على الاتجار بالبشر.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي وضعتها الأمم المتحدة لمعالجة ما تطرحه تلك الآفة العالمية من تحديات. ليس من المغالاة في شيء التشديد على الآثار والعواقب الخطيرة المترتبة عن الاتجار بالبشر، وهي تتطلب من جميع الدول أن تتضافر جهودها على الصعيد العالمي وأن تتقاسم المسؤولية.

تعترف نيجيريا اعترافًا واضحا بأن الاتجار بالبشر يشكل عقبة أمام تحقيق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في دستورنا، ويقوض الأمن البشري والتنمية الاجتماعية. وبالتالي، فقد أعربت نيجيريا عن التزامها السياسي القوي ببروتوكول الاتجار بالأشخاص، ووضعت إطارا قانونيا ومؤسسيا فعالا لتنفيذه.

أنشئت الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص وأنيطت بها مهمة تنسيق استجابة وطنية لمنع جميع أشكال الاتجار بالبشر. وتتضمن ولايتها على نحو فريد الركائز الأربع لخطة العمل العالمية: الوقاية، والحماية والمساعدة، والمقاضاة، والشراكات. أنشئت الوكالة لتكون نموذجا متعدد الأبعاد يضم مسؤولين من جهات شتى من بينها قوات الشرطة، ودوائر الهجرة، وأجهزة الأمن بالدولة، ووزارة شؤون المرأة، وذلك من أجل وضع نهج استراتيجي يشمل الجميع.

وتقدر الحكومة الدور القيم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في القضاء على الآفة، وتعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات المعنية بمكافحة أنشطة الاتجار بالأشخاص. ومن الأهداف الرئيسية لاستجابتنا لمكافحة الاتجار غير المشروع أن نكفل قدرا أكبر من التفاهم والتقدير من جانب الشركاء ذوي الأهمية الحاسمة وذلك حتى نضمن استدامة البرامج الرامية إلى معالجة المسألة. تحقيقا لتلك الغاية، أنشيء منتدى استشاري لأصحاب المصلحة الوطنيين بغية تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين الآخرين العاملين في مسائل الاتجار بالبشر في نيجيريا.

تلتزم تشريعاتنا وسياساتنا لمكافحة الاتجار بمبدأ عدم تجريم الضحايا، وتكفل لهم ما يلزم من الحماية والمساعدة، بغض النظر عن وضعهم بموجب قانون الهجرة. ووفقا لأفضل الممارسات العالمية، وضعت نيجيريا سياسة وطنية لتوفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار، وأنشأت صندوقا استئمانيا لضحايا الاتجار من أجل دعم الأنشطة الرامية إلى تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

ونود أن نؤكد من جديد على أهمية إنفاذ القانون والتعاون القضائي في وضع إطار مناسب للمساعدات القانونية المتبادلة. في ذلك الصدد، بذلت نيجيريا جهودا كبيرة لإقامة شراكات استراتيجية مع بلدان العبور وبلدان المقصد الرئيسية بغية تبادل واكتساب الخبرة في أفضل الممارسات لمعالجة هذه الآفة العالمية. وتوج تعاوننا في مجال إنفاذ القانون مع شركاء دوليين ينتمون إلى ثمانية بلدان أوروبية باعتقال ٦٦ شخصا يعملون في شبكات شتى وبالتمكن من إدانة ستة من المتجرين في هولندا. بالإضافة إلى ذلك، أسفرت إجراءات الإنفاذ المشتركة الأخرى مع بلجيكا وألمانيا عن إدانة أشخاص متهمين بالاتجار بالبشر. تعمل نيجيريا حاليا بشكل وثيق مع سلطات إنفاذ القانون في النرويج وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة على التحقيق في حالات الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالأطفال. كما قدمنا المساعدة التقنية إلى بعض البلدان في منطقة غرب

أفريقيا دون الإقليمية بناء على طلبها. بالإضافة إلى ذلك، شرعت نيجيريا مؤخرا في سلسلة من عمليات الإعادة الطوعية لضحايا الاتجار الذين تقطعت بهم السبل في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ويسرنا أن نبلغكم بأن جهودنا لمكافحة الاتجار بالبشر قد أحرزت بعض النجاح في التحقيق والمقاضاة. فقد حققت الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص أكثر من ١٩٠ من حالات الإدانة، وأمكن إنقاذ ما يقرب من ٦ ٠٠٠ من الضحايا، وقد تسنى تأهيل عدد كبير منهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ووافقت الحكومة الاتحادية على تعميم السياسة الجنسانية الوطنية. ونحن نحرز تقدما في مكافحة عمل الأطفال، لا سيما في أشكاله الأشد فظاعة، وذلك بالاعتماد الرسمي لثلاث من اتفاقيات منظمة العمل الدولية تحدد السن الأدنى لتشغيل الأطفال في المهن البحرية، والمهن الصناعية، والعمل تحت الأرض. وقد اعتمدت السياسة الوطنية لعمالة الأطفال وخطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في نيجيريا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

وفي حين تُبذل الجهود لمعالجة هذه الآفة في بلدان المصدر، فإن من المهم أن تتخذ بلدان المقصد الخطوات الضرورية لمعالجة المسائل المتعلقة بالطلب، أي ما يجعل الاتجار جاذبا للشبكات الإجرامية التي تستغل مَواطن الضعف في السياسات الوطنية في مجال الهجرة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتنان حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وللاتحاد الأوروبي وجميع شركائنا الإنمائيين، على ما قدموه لنا من الدعم والمساعدة التقنية، مما أسهم بقدر كبير في تجهيز وتعزيز مؤسساتنا الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في نيجيريا.

ونود أن نعيد التأكيد على التزام الحكومة النيجيرية الكامل بالقضاء على الآفة، ونتعهد بمواصلة العمل بدأب مع المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليمون ليمون غارسيا، وكيلة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بوزارة الشؤون الداخلية في المكسيك.

السيدة ليمون غارسيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن رئيس الجمهورية، السيد إنريكي بينيا نييتو، يرحب وفد المكسيك بالاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

تعتبر جريمة الاتجار بالأشخاص رق العصر، وهي النشاط الأكثر ربحية في العالم بعد بيع الأسلحة والمخدرات. ولهذا السبب تبذل الحكومة المكسيكية جهدا كبيرا لمكافحته، واتخذت مجموعة من الإجراءات تحقيقا لتلك الغاية.

وكما هو مبين في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الضحايا الذين تم التعرف عليهم يأتون من ١٣٦ بلدا، وترتكب الجريمة في ما لا يقل عن ١١٨ بلدا. ومن المثير للقلق أيضا أن نلاحظ أن ما يقرب من نصف الضحايا الذين تم الكشف عنهم حول العالم يتعرضون للاتجار بهم عبر الحدود في إطار منطقتهم، وأن الاتجار عبر المناطق يمثل نسبة أخرى قدرها ٢٤ في المائة.

يجد الاتجار بالأشخاص أرضا خصبة للنمو في المناطق التي تعاني من الحرمان من الحقوق، وعدم المساواة، والفراغ القانوني، وتسود فيها الظروف الثقافية التي تشجع الاتجار أو تجعله غير مرئي. ولهذا السبب انتهجت حكومة المكسيك

عددا من سياسات التنمية الاجتماعية المهمة التي تعالج الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي والتمييز وانعدام الفرص.

تعكف حكومة المكسيك على تعزيز سلسلة من الإصلاحات التي سيكون لها أثر إيجابي على القضاء على الأسباب الرئيسية لتلك الجريمة. وأدرجت العديد من تلك الإصلاحات في عهد اتفاق المكسيك، الذي توصلت إليه القوى السياسية الرئيسية في بلدنا وحقق بالفعل نتائج ملموسة، مثل اعتماد قانون الضحايا العام، الذي يحمي الضحايا في جميع الأوقات، بمن في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر، وينص على تقديم تعويضات كاملة لضحايا الجرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان، ويرسخ مفهوم العدالة التصالحية في القانون المكسيكي. نفذت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة، استراتيجية مكثفة للوقاية من العنف بوصفها أولوية على الجدول العام. وتتوخى الاستراتيجية ضمان الممارسة الكاملة للحقوق واستعادة الهدوء الاجتماعي، وأن يكون لها تأثير إيجابي على مكافحة الجرائم الضارة مثل جريمة الاتجار بالبشر.

فيما يتعلق باتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الاتجار بالبشر، وضعت المكسيك إطار قانوني بشأن المسألة منذ عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، لم يجر سن قانون عام محدد بشأن المسألة إلا في عام ٢٠١٢، وهو قانون منع ومعاقبة واستئصال جريمة الاتجار بالأشخاص وتوفير الحماية والمساعدة للضحايا. ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون في تبسيط فهم الجزاءات والتعريف القانوني للجريمة من أجل منع وقوع عبء الإثبات على الضحايا وتحديد الواجبات المتعلقة بتوفير العناية والحماية للضحايا وأقاربهم والشهود.

يحدد القانون الذي ينطبق بشكل كامل، واجبات وصلاحيات السلطات الاتحادية والمحلية ويقدم نموذجا جديدا لمنع الجريمة وملاحقتها قضائيا والقضاء عليها ومعاقبتها. وتتراوح التدابير ذات الصلة بين صياغة مبادئ قانونية توجيهية جديدة، تماشيا مع بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وأشكال مختلفة من الجزاءات لمرتكبي الجريمة والمتواطئين معهم، ونموذجا محددا لرعاية ضحايا الجريمة. ويسترشد القانون بمبادئ أقصى قدر من الحماية، ومراعاة الجانب الجنساني، وحظر الرق والتمييز، ومراعاة مصالح الطفل، والعناية الواجبة، وحظر الترحيل القسري أو الطرد، والحق في الحصول على تعويض، وتوفير ضمانات ضد إعادة إلحاق الأذى، وتوفير الحرية الدينية والأخذ بقرينة مركز القاصر.

إن بلدي سعى ويواصل السعي للعمل وفقا للإجراءات المحددة في الأجزاء الأربعة لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المتعلقة بالوقاية وتوفير الحماية والمساعدة للضحايا والملاحقة القضائية وتعزيز الشراكات. وفي ذلك الصدد، يتجلى المثال على التزام الدولة المكسيكية بحقوق الإنسان، في القانون العام الخاص بالضحايا المشار إليه أعلاه، الذي اعتمد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ودخلت إصلاحاته حيز النفاذ في ٣ أيار/مايو. وينص القانون على إنشاء نظام متطور في المكسيك خاص بحماية ضحايا الجريمة. وهذا النظام حتى أوسع من ذلك المنصوص عليه في القانون العام المتعلق بالاتجار. على سبيل المثال، فإن تدابير تعويضاته، وحمايته وتعويضه هي الأكثر أهمية والأقل فرضا للأعباء على وصول الضحايا. كما أنه ينص أيضا على سلسلة من التدابير فيما يخص التحقيقات والإجراءات القضائية المتخذة بالنيابة عن الضحية، بما في ذلك ضمان أن عبء الإثبات لا يقع على عاتق الضحية وأنه بوسع الضحية العمل دائما مع السلطات فيما يتعلق بالتحقيق في القضايا.

إن الحكومة بصدد تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك اتخاذ إجراءات منسقة بين العديد من الوكالات الحكومية. ويتمثل أحد المجالات الذي تعمل فيه في مواءمة النظم القانونية القائمة المتعلقة بالاتجار بالبشر على

المستويات الاتحادية والولائية. لدى ٣٢ كيانا اتحاديا حتى الآن، ٢٢ قانونا خاصا بشأن الاتجار، وأحد الكيانات بصدد اعتماد مثل هذا القانون. كما قامت تسعة كيانات بالفعل بإدراج جريمة الاتجار في قانونها الجنائي. وسوف يسمح تبسيط المبادئ التوجيهية القانونية والجزاءات والعناصر الرئيسية الأخرى بتنسيق أفضل بين الهيئات الحكومية، مما سيعزز بالضرورة تحقيق نتائج أفضل فيما يخص ملاحقة جرائم الاتجار بالبشر.

إننا نعمل اليوم على تعديل هذا القانون الجديد من أجل تعزيز تنفيذه الناجح. وبقيامنا بذلك، سوف نكرس تدابير للدولة فيما يخص توفير الوقاية والحماية والمساعدة الطبية والنفسية لضحايا هذه الجرائم وأسرهم، والوصول إلى العدالة الكاملة والتعويض عن الأضرار، بغض النظر عن الجنسية أو الأصل أو المركز الاجتماعي. وتشمل التعديلات المقترحة أيضا، تدريب موظفي الخدمة المدنية على جميع مستويات الحكومة الذين هم على اتصال بضحايا هذه الجرائم من أجل تقديم رعاية أفضل وتجنب إعادة إلحاق الأذى بالأشخاص الذين يتعرضون للاتجار.

سيجري إدراج عنصر جديد هو منح شهادات الاعتماد فيما يخص ملاجئ الضحايا واتخاذ تدابير مراقبة لحماية الضحايا من المضايقات الناجمة عن شبكات الاتجار. ويأخذ منح شهادات الاعتماد، في الاعتبار الدور الهام الذي تضطلع به حاليا منظمات المجتمع المدني، فيما يخص تشغيل تلك الملاجئ، ومن خلال وضع بروتوكولات لتوجيه أعمالها، والسعي إلى ضمان أن تكون أماكن آمنة لضحايا الاتجار.

بدعم من منظمات المجتمع المدني، سيجري وضع خطة وطنية أيضا بشأن النهج والأساليب والمبادئ التوجيهية من أجل مواءمة الخطط المحلية مع الخطة الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع، وسيجري أيضا تحديث دليل حالة الضعف فيما يخص الاتجار بالأشخاص في المكسيك، الذي نشر في عام ٢٠١٠ ويحتوي على بيانات إلى غاية عام ٢٠٠٨. ويشمل الدليل المؤشرات الرئيسية المتعلقة بمسألة الاتجار، والمناطق المعرضة للخطر والأساليب المتبعة حسب المنطقة.

علاوة على ذلك، جرى في عام ٢٠٠٨، إنشاء مكتب مدعي عام المقاطعة، من أجل التحقيق في الجرائم المتعلقة بارتكاب أعمال عنف ضد المرأة والاتجار بالبشر، ومقاضاة مرتكبيها. إننا نسعى اليوم، لتعزيز ذلك المكتب من خلال إنشاء وحدة شرطة متخصصة في إجراء التحقيقات.

أخيرا، تلتزم الدول الأعضاء، من خلال اعتماد خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، باتخاذ تدابير ملموسة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا ومساعدتهم، والملاحقة القضائية للجرائم وتوطيد الشراكات لتعزيز التنسيق والتعاون. وبعد مرور ثلاث سنوات على اعتمادها، لا تزال التحديات هائلة. ونأمل أن تقييمنا للتقدم المحرز خلال هذا الحدث الهام، سوف يؤدي إلى وضع توصيات محددة بشأن سبل تعزيز الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع الدولي بأسره ومكافحة هذه الآفة على نحو أكثر فعالية.

سنضمن قدر استطاعتنا، بأن الرسالة التي نبعثها إلى المجتمع مفادها أن ضحايا الاتجار وأسرهم ليسوا وحدهم، وبأن حكومة المكسيك ليست غير مبالية، وبأننا مقتنعون بأن المنتديات: مثل هذا، التي يتم فيها تشاطر قصص النجاح الدولية، تساعد على إرساء سياسات عامة تمنع هذا النوع الجديد من العبودية وتعاقب المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة. إن حكومة المكسيك تؤكد التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر وبالبحث المشترك فيما يخص هذه التدابير والسياسات العامة الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لويس سيدبكا، السفير المتجول لمكتب مراقبة ومكافحة الاتجار في الأشخاص التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سيدبكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إلى العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة اليوم لمناقشة التقدم المحرز والطريق إلى الأمام فيما يخص التزامنا المشترك بمكافحة العبودية الحديثة، التي نسميها أيضا الاتجار بالأشخاص. إننا اليوم هنا، لأن العبودية الحديثة هي جريمة تلحق الضرر ببلداننا ومجتمعاتنا المحلية. إنها تمزق الأسر، وتقوض سيادة القانون، وتحدث عدم الاستقرار والتمزق في نسيج المجتمع.

ومع بعض الاستثناءات، يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد عندما نقول إن القرن الحادي والعشرين لا مكان فيه للرق. وذلك الالتزام مكرس في المعاهدة الأساسية لدينا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو التزام فُعِّل بوضع خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهدف الاتفاقية وخطة العمل هدف واضح، وهو القضاء على الاتجار بالبشر.

وستواصل الولايات المتحدة الاستجابة لهذا النداء من أجل اتخاذ الإجراءات بالعمل على منع هذه الجريمة، ومحاكمة المتّجرين بالبشر وحماية ضحاياهم. ففي أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس أوباما أننا سنعتمد خطة عمل استراتيجية شاملة لمساعدة الضحايا على الحصول على ما يحتاجونه من دعم وخدمات. وسيقود الجهود بشأن تلك الخطة التي ستستغرق خمس سنوات شركائي في وزارة العدل والأمن الوطني والصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة. وستدخل الخطة حيز النفاذ في هذا الخريف وهي الآن قيد فترة التعليقات العامة.

وقد حددنا أربعة أهداف لأنفسنا: أولا، تحسين التنسيق والتعاون على الصعد الوطنية والولائية والقبلية والمحلية، ثانيا، توعية المزيد من الناس بهذه المشكلة، من المسؤولين الحكوميين إلى قادة المجتمعات المحلية والجمهور قاطبة، ثالثا، تعزيز جهود تحديد الضحايا وتيسير حصولهم على الخدمات، وثالثا، تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى جميع الضحايا. ماذا يعني ذلك؟ يعني كفالة أن ما نقدمه من دعم مناسب من الناحية الثقافية ويراعي الصدمة التي تعرضت لها الضحية. ويعني تكييف الحلول لمعالجة احتياجات الضحايا من حيث الصحة والسلامة والرفاه في الأجلين القصير والطويل. ويعني إتاحة فرص الحصول على الخدمات للجميع، بغض النظر عن جنسية الضحية أو عرقها أو نوع جنسها أو عمرها أو ما تعانيه من إعاقة أو جنسها. والخطة هي أول خطة من نوعها في الولايات المتحدة. وستحسن الطريقة التي تقوم بها حكومتنا بالتصدي لهذه الجريمة، وستساعد المزيد من ضحايا الاتجار بالبشر على المضي قدما في الحياة التي يختارونها لأنفسهم. وستمكننا الخطة المعنية بالخدمات المقدمة إلى الضحايا من خدمة جميع ضحايا الاتجار بالبشر، لأن الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة يشبه الاتجار بالبشر فيأي مكان من العالم – فهو يعني النساء أسيرات الاستعباد المنزلي والرجال أسرى المزارع ومواقع البناء، والنساء والفتيات والرجال والفتيان الذين يعانون على أيدي قوادين متعسفين، ويعني الضحايا الذين يتساءلون عما إذا كانت السلطات ستساعدهم أو ستفاقم حالتهم.

لكنه يعني أيضا تضافر جهود المجتمعات المحلية من أجل مساعدة الضحايا. ويعني طلبة الثانويات والكليات الذين يقومون بحملات للتوعية من خلال النوادي العصرية للقضاء على الاتجار بالبشر. ويعني الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي، إذ أن جميع الولايات الخمسين أقرت الآن قوانين عصرية لمكافحة الاتجار بالبشر. كما يعني تضافر جهود المستهلكين والشركات لمعالجة سلاسل العرض لنكفل أن الربيان والسمك والكاكاو وزيت النخيل والقطن – كل هذه الأشياء التي نعتمد عليها – غير مدنسة بالاستغلال والايذاء.

والحل لمواجهة هذه الآفة واضح، ألا وهو اتخاذ إجراء من لدن جميع الدول وجميع وكالات الأمم المتحدة، للتعاون

على حرمان المتّجرين من أي ملاذ آمن، ومعارضة السخرة بجميع أشكالها، ومواجهتها ليس فقط من خلال التنمية وتقديم الخدمات إلى الضحايا، وإنما أيضا من خلال إنفاذ القانون على نحو فعال حتى يرى ضحايا الاتجار بالبشر أن المعتدين عليهم يُقدمون إلى العدالة، لأن، كما جاء في خطاب مشهور للغاية لأبراهام لنكلن، ”من يحرمون الآخرين من الحرية لا يستحقونها لأنفسهم، ولن يستطيعوا الاحتفاظ بها طويلا، تحت حكم رب عادل“.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بهدفنا المشترك المتمثل في منع الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه ومحاكمة مقترفيه. وسنعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة وجميع أرجاء العالم صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم بدون رق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار.

السيد سامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ويسرني كثيرا أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن الاتجار بالنساء والفتيات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقاريره الشاملة عن الاتجار بالأشخاص.

إن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يتيح لنا الفرصة لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات في تنفيذ خطة العمل العالمية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة. وتدين المجموعة الأفريقية الاتجار بالأشخاص الذي يشكل تهديدا خطيرا للكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتنمية. وتذكر المجموعة بالالتزام الذي تعهد به قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، لوضع وإنفاذ وتعزيز تدابير فعالة لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر والقضاء عليها، والتصدي للطلب على ضحايا الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا.

لقد أصبح الاتجار ببني البشر آفة عالمية متزايدة تضر بجميع البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم. ونحن في أفريقيا نشعر بالقلق لا سيما إزاء تزايد أنشطة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية وغيرها ممن يستفيدون من الاتجار بالأشخاص على الصعيد الدولي، دون أي اعتبار للأحوال الخطيرة واللاإنسانية التي يتعرض لها أولئك الاشخاص، وفي انتهاك صارخ للقوانين الوطنية والمعايير الدولية.

كما تشعر المجموعة بالقلق إزاء ازدياد أوجع ضعف النساء والفتيات اللواتي يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، أثبتت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التزامها بمكافحة هذه الآفة من خلال اعتماد خطة عمل واغادوغو المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٦ لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، وبادرت إلى اتخاذ قرار للتفاوض على خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٠.

إن الاتجار بالبشر انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وهو الاتجار ببني البشر من خلال التجنيد أو الاختطاف عن طريق القوة أو التزوير أو الاسترقاق على أساس الدين أو الإكراه لأغراض السخرة أو الاستغلال الجنسي. وتقر المجموعة الأفريقية بأن حالات ازدياد الفقر والبطالة وانعدام المساواة والطوارىء الإنسانية، والعنف الجنسي، والتمييز الجنساني، والإقصاء الاجتماعي، والتهميش، والعنصرية وعوامل أخرى تجعل الأشخاص عرضة للاتجار بالبشر وتسهم في تهيئة الظروف لاستغلالهم.

وبالتالي، هناك حاجة ملحة لمعالجة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعوامل الأخرى التي تجعل

الأشخاص عرضة للاتجار بالبشر، واعتماد وتنفيذ سياسات عامة وبرامج شاملة على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي لمنع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، تتماشى مع السياسات العامة والبرامج المتعلقة بالهجرة والتعليم والعمالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والكوارث الطبيعية، والتعمير بعد انتهاء الصراع ومنع الجرائم.

إن الجهود الرامية إلى وقف جانب العرض المتعلقة بالاتجار بالبشر من خلال معالجة هذه العوامل الكامنة التي تجعل الاشخاص عرضة للاتجار بالبشر يجب تعزيزها بزيادة جهود وقف الطلب على الاتجار بالبشر. وهذا النهج الشامل سيقربنا من القضاء على آفة الاتجار بالبشر.

والتزامنا بإنهاء هذه الجريمة الشنيعة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ينبغي أن يندرج في إطار إجراء ملموس لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية ومساعدة ضحاياه، ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز الشراكات لتوطيد التنسيق والتعاون.على الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي والدول الأعضاء فيه، فضلا عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أن تتعاون على تعزيز البرامج الوطنية وأن تنخرط في التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص. وينبغي أيضا أن نشجع إطلاق المبادرات وخطط العمل الإقليمية الرامية إلى معالجة مشكلة الاتجار بالبشر من خلال تحسين تقاسم المعلومات، والقدرات التقنية والمساعدة القانونية المتبادلة، فضلا عن مكافحة الفساد وغسل الأموال المتأتية من الاتجار بالبشر.

تعتقد المجموعة أيضا أن من المهم للغاية تمكين الضحايا وبناء ثقتهم بأنفسهم. ينبغي توجيه ما يكفي من الخبرة التقنية والموارد المالية نحو مكافحة الاتجار بالبشر وتقديم الدعم للضحايا من خلال خلق فرص العمل وإرساء الممارسات المنصفة في مجال العمل، مع الارتقاء بالسياسات المتعلقة بالهجرة والقوانين التي تعزز الإنصاف والمساواة للجميع. كما تدعو المجموعة إلى إنشاء الشراكات الفعالة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وذلك للمساعدة في منع الجرائم وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم في التماس العدالة في المظالم التي تعرضوا لها.

تولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لتعزيز نهج يقوم على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهي تقر بأن الضحايا عموما يتعرضون للحرمان والتهميش بسبب الافتقار إلى المعلومات والوعي، وعدم الاعتراف بحقوقهم الإنسانية، ومن جراء الوصم الذي كثيرا ما يرتبط بالاتجار. كما أنهم يواجهون عقبات في الحصول على المعلومات والوصول إلى آليات الانتصاف. ولذلك ينبغي، في الحالات التي تُنتهك فيها حقوقهم، أن تطبق تدابير خاصة لحمايتهم وزيادة وعيهم. وتكتسي أصواتهم أهمية حاسمة لعملية بلورة السياسات الملائمة وتنظيم جهود إنفاذ القانون والدعوة في هذا المجال. وترى المجموعة أن من المهم خلق شراكة مع الضحايا، لأن من غير المرجح أن تنجح القرارات التي تتخذ بدون تعاونهم بل قد تتركهم عرضة للمزيد من الاعتداءات، وعدم الثقة والعزلة والخوف من السعي إلى العدالة وطلب المساعدة.

رحبت المجموعة الأفريقية بالمقرر المتخذ في اجتماع الدول الأعضاء عام ٢٠١٠ لاعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بهدف تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة. وعلى الرغم من أن ثمة الكثير مما لا يزال يتعين القيام به، فإن من دواعي سرور المجموعة أن تلاحظ أن بعض التقدم قد أُحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك في أفريقيا، في اتجاه تجريم الاتجار بالأشخاص. ويتجلى ذلك في زيادة عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات وخطط عمل وسياسات وبرامج

لمكافحة الاتجار بالبشر، بهدف تعزيز التنسيق بين القطاعات والجهات الوطنية المعنية، أو قامت بتعديل ما لديها منها.

إن أهمية ما يتسم به الاتجار بالأشخاص من طابع عابر للحدود الوطنية، لا سيما حين يتعلق الأمر بالنساء والفتيات، تجعل التعاون الثنائي والإقليمي والدولي أمرا بالغ الأهمية لجهود مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها. لذلك فإن العديد من الدول قد كثفت من جهودها الرامية إلى توسيع نطاق هذا التعاون، بما في ذلك من خلال المشاركة في اتفاقات التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالبشر، مثل خطة العمل المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وتتعاون العديد من البلدان الأخرى في المنطقة من أجل تحديث القوانين المتعلقة بالاتجار أو لتنفيذ خطط العمل، وإبرام اتفاقات وشراكات في مجال التعاون الثنائي، وكثيرا ما يكون الهدف تحسين جهود إنفاذ القانون والمقاضاة.

تنظر المجموعة إلى خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بوصفها خطوة إلى الأمام لا تشجع، فحسب، على تقديم الأفكار حول المشاكل المرتبطة بالمسألة نفسها بل أيضا الأفكار المرتبطة بحالات النجاح التي تحققت في القضاء على الآفة، ومجالات التدريب المحتملة، وأوجه التآزر في مجال التوعية، مما يمكن التوسع فيه بالشراكة مع الأمم المتحدة والعناصر الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مشاركة النساء والفتيات، والمسؤولين الحكوميين بوصفهم من صناع السياسات، وموظفي إنفاذ القانون، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. ويحدونا الأمل في أن يعزز ذلك تنفيذ هذا الصك القانوني.

أود أن أختتم بالقول إن المجموعة الأفريقية تؤكد من جديد التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. والمجموعة على اقتناع أيضا بأن النجاح في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى القضاء على هذه الممارسة يتوقف إلى حد كبير على الدول التي يجب أن تكفل أن تتصف خطط عملها واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الاتجار بالبشر بالشمول وتعدد التخصصات من حيث نطاقها، وأن تتضمن أهدافا ومؤشرات واضحة لرصد البرامج وتقييمها وتنسيقها بصورة فعالة فيما بين جميع أصحاب المصلحة. في ذلك الصدد، ومن أجل التصدي للتحديات المتعددة التي تنطوي عليها مكافحة الاتجار بالأشخاص، فإن المجموعة تدعو إلى تعاون دولي قوي ومستدام من خلال دعم الاستثمار في المعلومات والبحوث المتعلقة بالاتجار، وبناء القدرات والتنمية، ودعم نظام رصد وتقييم التغيرات في حالات الاتجار بالبشر في البلدان التي تتعامل مع أكبر الصعوبات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدا عملية الاستقرار والارتباط المحتملة الترشيح، وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يتيح الفرصة لإلقاء نظرة على الإنجازات والثغرات والتحديات في تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة. ونأمل أن يسهم هذا الاجتماع أيضا في زيادة الوعي وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، وأن يكون منتدى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

التصدي للاتجار في الأشخاص من المسائل التي تتصدر جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. الاتجار بالأشخاص هو رق هذا العصر. وهو من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو شكل بالغ التعقيد ودائم التغير من أشكال الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على الأهمية البالغة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي قدمت للمرة الأولى تعريفا متفقا عليه دوليا لجريمة الاتجار بالبشر، والهدف هو منع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه ومقاضاة مرتكبيه. إننا ندعو جميع الدول إلى التصديق على خطة العمل العالمية بدون إبطاء من أجل كفالة تنفيذها الفعال والمنسق والمتسق، وهو أحد الأهداف الرئيسية.

تقدر منظمة العمل الدولية عدد ضحايا العمل القسري في جميع أنحاء العالم بنحو ٢٠,٩ مليون شخص، بينما يعتقد أن ٨٨٠ ألفا يخضعون للعمل القسري في الاتحاد الأوروبي. تظهر شتى التقارير اتجاهات ومنظورات واضحة، بيد أن البيانات المحددة ليست دائما قابلة للمقارنة. لكن من خلال ما نعلمه، فإن هذا ليس سوى قمة جبل الجليد. صدر أول تقرير للاتحاد الأوروبي عن الاتجار بالبشر في نيسان/أبريل، كاشفا عن اتجاهات مثيرة للقلق، مثل أن هناك ٢٣ ٦٣٢ شخصا قد تسنى تحديد أنهم – أو اعتبارهم – من ضحايا الاتجار بالبشر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. ونحو سبعة من أصل ١٠ من ضحايا الاتجار بالبشر في أوروبا هم من النساء، و ١٥ في المائة من الأطفال.

بينما يجري تحديد المزيد من الضحايا، صدرت أحكام إدانة أقل ضد المتّجرين. ويؤكد التقرير العالمي لعام ٢٠١٢ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالأشخاص، الاتجاه السلبي الذي نلاحظه في أوروبا، ولكنه يدعو أيضا للأمل حيث تجرم العديد من البلدان ذلك النشاط. وهذا التقرير هو إحدى أهم النتائج العملية لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث يزود المجتمع الدولي بجمع البيانات وإعداد التقارير كل سنتين عن أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

إننا نؤكد التزامنا بالتصدي للاتجار بالأشخاص بطريقة شاملة وكلية. أرسى الاتحاد الأوروبي إطارا قانونيا وسياسيا شاملا وفعالا، لا يمتثل فقط للمعايير الدولية، ولكن يضع أيضا المزيد من الأحكام المفيدة.

يشكل الاتجار بالبشر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان يحظره ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ولذلك، يضع نهجنا الضحية وحقوقها الإنسانية سواء كانت رجلا أم امرأة في صلب عمله، بغية العمل من أجل القضاء على الاتجار بالبشر، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الجنسانية والمصالح الفضلى للطفل.

وضع الاتحاد الأوروبي، في تكامل مع الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر ٢٠١٢-٢٠١٦. إنها توفر إطار متماسكا للأولويات القائمة والمخطط لها وتفضل اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات لمعالجة الاتجار بالبشر. إن منسق الاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الاتجار، الذي عُين في آذار/مارس ٢٠١١ من قبل المفوضية الأوروبية، يوضح التوجه السياسي الاستراتيجي العام، أيضا فيما يتعلق بالبلدان الثالثة، ويشرف على تنفيذ الاستراتيجية. وتتكون استراتيجية الاتحاد الأوروبي من تدابير ملموسة وعملية سيجري تنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة، وتتماشى تماما مع خطة الأمم المتحدة العالمية، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية.

وفي إطار نهجنا الشامل، فإننا نود التأكيد بأن الوقاية والملاحقة القضائية للمجرمين وحماية ضحايا الاتجار، تشكل

واحدة من الركائز الأربع لنهج الاتحاد الأوروبي العالمي المتعلق بالهجرة والتنقل.

إسمحوا لي أن أؤكد الأهمية الخاصة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لضرورة ليس فقط تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص، ومساعدتهم ودعمهم وحمايتهم وتعويضهم، ولكن أيضا للحد من الطلب كشكل من أشكال الوقاية. وقد نشرت المفوضية الأوروبية نشرة حقوق ضحايا الاتجار بالبشر في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها نموذجا للدول الأعضاء لتقديم معلومات وواضحة وسهلة الاستخدام بشأن حقوق العمل وحقوق الهجرة وحقوق الضحايا والحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها ضحايا الاتجار بالبشر طبقا لقانون الاتحاد الأوروبي. كما نود أيضا أن نؤكد الحاجة إلى تنسيق قوي بين مختلف الجهات المسؤولة داخل الأمم المتحدة لجعل المعركة ضد الاتجار بالأشخاص أكثر فعالية.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مشاركة المجتمع المدني في الجهود المبذولة من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص. ويحدث عمل المجتمع المدني وما يقوم به، أثرا كبيرا بالنسبة للضحايا والناجين. ونحن نشجع الجميع على ضمان إدماج ذلك في جميع الأطر ذات الصلة.

إننا نتطلع إلى إجراء مناقشات تفاعلية ومثمرة خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ومما لا شك فيه أن ملخص هذا الاجتماع سيقدم إسهاما مفيدا جدا في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكافة العمليات التي مقرها فيينا. وسيعطي هذا الاجتماع زخما لتجديد الالتزامات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص والمناقشات بشأن آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد لوندبورغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): من الجميل جدا الحضور هنا للانضمام إلى الجمعية العامة. أود أن أقول، أولا وقبل كل شيء، إن السويد تؤيد البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

إن الاتجار بالأشخاص مسألة عالمية متشعبة تؤثر على جميع المناطق والبلدان في العالم. وطبيعته محلية وإقليمية وعابرة للقارات، تؤثر على الأطفال والرجال والنساء. وله أثر مدمر على ضحاياه من البشر.

ورغم أنه من الصعب تحديد العدد بدقة فيما يخص الاتجار، فإننا نتحدث عن حوالي ٢٥ مليون ضحية. ويحيطنا أحدث تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، علما بأنه خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، كان أقل من ثلثي الضحايا بقليل من النساء، ١٧ في المائة منهن فتيات و ١٠ في المائة من الذكور و ١٤ في المائة من الرجال. ومقارنة مع بيانات الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، فإننا نلاحظ زيادة في الاتجار بالأطفال، حيث ارتفع من ٢٠ في المائة إلى ٢٧ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ثلثهم من الفتيات.

إن الاتجار بالأشخاص ليس مجرد انتهاك فظيع لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، بل إن الاتجار اليوم هو أيضا عمل تجاري ضخم ومتنام. وتشير التقديرات إلى أن شبكات الاتجار تدر حوالي ٣٢ بليون دولار سنويا، مما يجعلها أحد الأنشطة غير المشروعة الأكثر ربحا على مستوى العالم. وذلك مال نعلم أنه سوف يستخدم عاجلا أو آجلا، لتمويل أشكال أخرى من أشكال النشاط الإجرامي، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والإرهاب.

إنه أمر ينبغي أن يكون محل اهتمام كل دولة، لأنه يحدث انعدام الأمن ويهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي لمجتمعنا. ومع

ذلك، لن تقودنا الحلول الانفرادية لمشكلة متعددة الأطراف إلا إلى الابتعاد عن الحل. إن الاتجار بالبشر، على غرار العديد من القضايا الأخرى، مثل تغير المناخ والإرهاب، يعير اهتماما قليلا للحدود والتخوم، وبالتالي يجب التعامل معه من خلال استجابة متعددة الأطراف.

ترى السويد، بأن مكافحة الاتجار بالبشر يشكل تحديا هاما، ونحن ندرك أهمية العمل من خلال نظام متعدد الأطراف لمكافحة هذه الظاهرة. ويمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى نقطة مرجعية هامة ويوفر فرصة حاسمة لحشد الدعم السياسي لتحقيق تقدم بشأن هذه المسألة.

على أساس هذه الخلفية، طلبت وزارة الخارجية السويدية العام الماضي إجراء دراسة مع البعثة للمساعدة في الجهود الحالية التي تبذل من خلال النظام المتعدد الأطراف، وكذلك لاستكشاف إلى أي مدى يمكن تعزيز هذا العمل. كما كشفت عن ذلك الدراسة، تم إحراز بعض النجاح الذي يمكن ملاحظته على مستوى المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المجتمع المدني بوظائف هامة جدا. ويقع ربما أهم دور فيما يخص دعم ضحايا الاتجار في الواقع على عاتق المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

لكن الجهود الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال النظام المتعدد الأطراف، مجزأة ومتفاوتة أحيانا، وفي حالات أخرى متداخلة. والحاجة إلى تنسيق أفضل لجهود مكافحة الاتجار بالبشر أمر أساسي. كما أود أن أطلعكم على بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص كيفية التغلب على التجزئة وأن نصبح أكثر كفاءة في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

أولا، إذا أردنا أن نكون قادرين على الإدارة الفعالة لاستجابة متعددة الأطراف للاتجار، يجب علينا أن نبدأ بمعالجة مسألة الموارد. اليوم، الموارد المالية المخصصة من خلال نظام متعدد الأطراف لمكافحة هذه المشكلة، قليلة بالمقارنة مع أعمال تجارية قيمتها ٣٢ بليون دولار أمريكي، تسمى الاتجار بالأشخاص.

وغني عن القول أنه إذا أردنا أن نأخذ المسألة بجدية فإنه يتعين علينا أن نوفر لها ما تتطلبه من موارد. سيكون من المستحيل تقريبا النجاح في تنفيذ خطة العمل العالمية لعام ٢٠١٠ بدون التزام سياسي أقوى بكثير وبدون الاستعداد لتخصيص المزيد من الموارد المالية.

ثانيا، من أجل إتاحة نهج أكثر تركيزا لمسائل الاتجار بالبشر في إطار النظام المتعدد الأطراف، يتعين على الدول الأعضاء أن تصدر توجيهات واضحة للكيانات داخل المنظومة بأن تلك المسائل يجب أن تشكل جزءا من مهامها. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نتوقع منها تحديد الولايات، ووضع الأولويات، والقيام بالتنسيق، وتحقيق نتائج من وراء هذه الأنشطة. وفي الوقت نفسه، على الدول الأعضاء أن تحسن جهودها من خلال استخدام منظومة الأمم المتحدة ككل وخلق أوجه التآزر حيثما أمكن القيام بذلك. الوكالات داخل النظام التي لا تقوم مباشرة بأنشطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر يمكنها أن تساهم مساهمات هامة إذا كان عملها أفضل تنسيقا مع المشاريع العالمية والإقليمية والوطنية الجارية لمكافحة الاتجار بالبشر.

ثالثا، لكي يحدث ذلك، لا بد من تقوية التنسيق على الصعيد العالمي. دعت خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠ إلى تعزيز ودعم فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وخلال العامين الماضيين، أعد الفريق العديد من التقارير عن السياسات المشتركة في مختلف المجالات، منها ثلاثة صدرت بالفعل واثنان لم يصدرا بعد. تتسم تلك الأوراق ببالغ الأهمية، إذ إنها تتيح للمنظمات الدولية الفرصة للتكلم بصوت واحد مع الجهات الفاعلة المشاركة في أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر. تعتقد السويد أنه سيكون لتقوية الفريق آثار إيجابية على تنسيق العمل

على الصعيد العالمي وهي تدعم بنشاط هذا النهج. قدمت السويد دعما ماليا لإنتاج أوراق الفريق بشأن السياسات ولتنفيذها على المستوى القطري.

أخيرا، فإن الحصول على البيانات أساس مهم يرتكز عليه اتخاذ القرارات السليمة. ولولاه، يمكن أن تكون التحليلات غير صحيحة، مما يؤدى إلى الخطأ في وضع الأولويات وتبديد موارد هي في الأصل شحيحة. ينبغي أن يكون من الأولويات العليا وضع نظام فعال للرصد وتقييم الأثر من شأنه أن يزود المجتمع الدولي بالبيانات السليمة. ولذلك ترحب السويد بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأنه يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف. فهو، بما يزودنا به جميعا من لمحة عامة عن الحالة الراهنة، يهيئ الفرصة لتطوير استراتيجيات جديدة يمكن أن تزيد من فعالية البرنامج وكفاءته ونتائجه عموما. في ذلك الصدد، قدمت السويد أيضا دعما ختاميا لإنتاج التقرير العالمي.

من الواضح أنه يجب معالجة مسألة الاتجار بالأشخاص من زوايا متعددة، وأنها تهم مختلف الأطراف الفاعلة. العمل المتعدد الأطراف أساسي بلا شك، بيد أن التحدي يكمن في تمكين هذه الجهات الفاعلة من التنسيق الفعال على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية، ونحن نعترف بشكل خاص بأهمية العمل من خلال النظام المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار.

مكافحة الاتجار بالبشر واحدة من كبريات قضايا حقوق الإنسان في عصرنا. ولكي نكسب المعركة، من الضروري إيلاء المزيد من الأهمية السياسية للعمل المتعدد الأطراف بوصفه استجابة للاتجار بالبشر، ولا يقل أهمية عن ذلك تخصيص الموارد المالية الكافية. لا يكفي أن نقف في هذه القاعة ونقول إننا نريد مكافحة الاتجار بالبشر؛ علينا أيضا أن نكون على بينة من أهمية المساهمة في عملنا المشترك في إطار منظومة الأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، يجب أن يكون من سمات استجابتنا وجود نهج أكثر استهدافا يرمي إلى التصدي لمسألة إيجاد تنسيق واضح واستراتيجي، وبناء شراكات قوية ومتسقة. يمكننا بعدئذ أن ننفذ على النحو الواجب خطة العمل العالمية وأن نسند إلى الأمم المتحدة دورا واضحا في مكافحة الآفة العالمية المتمثلة في الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد بوبسنغ (كندا) (تكلم بالفرنسية): تشيد كندا بالجهود الجارية التي تبذلها الجمعية العامة والدول الأعضاء لمعالجة مسألة عالمية معقدة هي الاتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال خطة عمل الأمم المتحدة العالمية.

جريمة الاتجار المروعة تؤثر على كل الدول، وما من بلد محصن منها. يجب علينا أن نعمل جميعا معا من أجل وضع حد لهذا الشكل المعاصر للرق. منذ أن صدقت كندا عام ٢٠٠٢ على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وهو الصك الدولي السائد الذي يوجه العمل في هذا المجال، ما برحت كندا تبذل جهودا منسقة ترمي إلى وضع استجابات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر. وما فتئنا أيضا نسعى إلى إيجاد سبل جديدة لتعزيز فعالية عملنا.

في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أطلقت كندا خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. توطد خطة العمل الجهود التي تبذلها كندا في ذلك المجال وتعرض المبادرات الجديدة التي يتولى توجيهها بروتوكول الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالبشر، ويجري تنظيمها تحت إطار العناصر الأربعة، وهي الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكات. خلال الشهور العديدة الماضية، أحرزت كندا تقدما كبيرا في تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات لدعم تحديد السكان الأكثر

عرضة لأن يصبحوا من ضحايا الاتجار بالبشر، والأماكن التي يُرجح أن ترتكب فيها الجريمة، وإطلاق مبادرات تثقيف وتوعية هادفة، وبذل جهود لتحسين الخدمات المقدمة للضحايا. قمنا أيضا بتعزيز التنسيق مع شركائنا المحليين والدوليين للمساهمة في جهود مكافحة الاتجار في الداخل والخارج.

(تكلم بالإنكليزية)

لطالما فهمت كندا أهمية الشراكات في التصدي لجريمة الاتجار بالبشر، ولا سيما الاعتراف بالدور الجوهري الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

وفي معظم الأحيان، تكون هذه الجماعات نقطة الاتصال الأولى للضحايا وتعمل في الدفاع عن قضاياهم. وتملك هذه الجماعات المهارات والخبرات اللازمة لتلبية احتياجات الضحايا والمساعدة في تثقيف مجتمعاتنا ودعم البحوث. بل أن البروتوكول المتعلق بالاتجار يحدد بوضوح وبالضبط دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة الخبيثة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص؛ ويجب علينا جميعا أن ندرك أن شركاء المجتمع المدني جزء هام من التصدي للاتجار ومن الحوار حول كيفية تحسين أدائنا، وأن نكفل تحقق ذلك.

وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت الحكومة الكندية على مدى الشهور القليلة الماضية لقاءات مباشرة مع أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد. وتتم الاستنارة بالمعلومات المستقاة من تلك المشاورات في رسم الاتجاهات والسياسات المستقبلية للحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار خطة العمل الوطنية. وستتم إتاحة تقرير وطني عن المشاورات وتقرير مرحلي سنوي عن خطة العمل الوطنية للجمهور. وعلى مدى الشهور والسنوات المقبلة، سيتواصل حوارنا مع أصحاب المصلحة، استنادا إلى مبادئ الشمول والشفافية والانفتاح، وهي مبادئ يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي.

ولدعم الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، قدمت كندا منذ عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٣٠ مليون دولار في صورة مساعدات دولية للأمريكتين وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية. وعلى سبيل المثال، عملت كندا في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في هايتي وبيرو والسلفادور ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في غواتيمالا ومع مؤسسة ريناسر في كولومبيا ومع المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة في السلفادور، وذلك لبناء القدرات داخل المؤسسات العامة والمجتمع المدني وقطاع السياحة ولتقديم خدمات لضحايا الاتجار بالأشخاص وأسرهم. وفي جنوب شرق آسيا، يسرت كندا إنشاء اللجنة المعنية بالمرأة والطفال التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ووفرت الدعم لخطط العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر التي سيتم تنفيذها في العديد من بلدان المنطقة. كما تلقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما من كندا لإنشاء أو تعزيز آليات للإحالة الوطنية في عدد من البلدان في أوروبا الشرقية والبلقان وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى ولحماية وتمكين الضحايا من منظور حقوق الإنسان.

وتعترف كندا أيضا بإسهام منظمات المجتمع المدني وقد منحت جائزة جون ديفنبيكر للدفاع عن حقوق الإنسان والحرية للسيدة سوزانا تريماركو ومؤسسة ماريا دي لوس أنجليس في عام ٢٠١٢. والفضل يرجع إلى المنظمة غير الحكومية التي ترأسها السيدة تريماركو في إنقاذ أكثر من ١٥٠ من ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم على استعادة سبل عيشهم. وهي تقوم بدور محوري في أنشطة التوعية في الأرجنتين وجميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وختاما، تحث كندا على تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، على أوسع نطاق ممكن بوصفه الصك الدولي

الأساسي الذي يوجه البلدان في مكافحة الاتجار بالبشر. ويسرها أن تشترك مع الآخرين في هذا الجهد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

السيدة سيرورات (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وبالنسبة لتايلند، فإن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ذات أهمية وهي تساعد على إرشادنا في جهودنا لمكافحة الاتجار بالبشر. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في تنفيذها على صعيد التعاون المحلي والإقليمي والدولي. وبما أن الاتجار بالأشخاص غالبا ما تكون له أبعاد عابرة للحدود والتي يتعين أن تتعامل معها بلدان المنشأ والعبور والمقصد، لا بد من حشد جهود أصحاب المصلحة المتعددين. وعندها فحسب يمكننا ضمان التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية مع مراعاة مصالح الضحايا على أفضل وجه.

وقد أدى اعتماد خطة العمل العالمية إلى بذل جميع أصحاب المصلحة لجهود أكثر تركيزا تستند إلى العناصر الأربعة. ولكن لا تزال هناك تحديات تواجه تعزيز تنفيذها بصورة متماسكة ومتكاملة. وذلك يطرح سؤالا حول ما إذا كان الأمر يستلزم اتخاذ تدابير إضافية.

وما بقيت الفوارق الاقتصادية والفقر، سيظل الناس يسافرون بحثا عن حياة أفضل. ولئن كانت النساء والفتيات هن الضحايا الأكثر ضعفا، فقد ارتفع عدد الضحايا من الذكور بدرجة كبيرة. وفي الواقع، فإن مستوى التعليم في وقتنا الحاضر، وليس نوع الجنس، هو الذي يدل عادة على مدى ضعف الشخص. ولذلك، علينا القيام بالمزيد لتمكين الفئات الضعيفة.

ولتعزيز نهج العناصر الأربعة، اعتمدت حكومة تايلند إطار ”العناصر الأربعة + واحد“ في إنفاذ خطة العمل العالمية من خلال المقاضاة والحماية والمنع والشراكة والسياسات. وجرى إدماج مبادئ تركز على أصحاب المصلحة المتعددين والضحايا في إطارنا للعناصر الأربعة + واحد.

بخصوص السياسات، أكد رئيس وزراء تايلند مجددا، بما في ذلك أمام الجمعية العامة في العام الماضي، أن مكافحة الاتجار بالأشخاص أولوية وطنية لتايلند. وتُبذل جهود جديدة مثل تكثيف التفتيش على استقدام الأيدي العاملة وتوظيفها والتعاون لوضع خطة عمل إقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، تم الشروع في إعداد قاعدة بيانات مركزية لجمع المعلومات التي تجمعها الوكالات ذات الصلة ولتيسير متابعة القضايا. ومن المهم للغاية أن برلمان تايلند وافق في الشهر الماضي على قانون الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأكمله والذي يكمل القانون الحالي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي سيمكن البلد قريبا من التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بالاتجار.

بخصوص المنع، أسفرت جهود توعية وتدريب موظفي إنفاذ القانون عن الاعتراف بأهمية المسألة على الصعيد الوطني. وتكمل هذه الجهود التدابير الوقائية في قطاع العمل، بما في ذلك تكثيف غربلة العمال المهاجرين الوافدين والمسافرين للخارج وتسوية أوضاع العمالة المهاجرة غير الشرعية.

بخصوص المقاضاة، تم تحسين العملية القانونية ومتابعة القضايا، وذلك بإنشاء إدارة خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر داخل مكتب النائب العام وبرنامج تسليم المجرمين الذي بدأته المحاكم. وبالمثل، تعمل إدارة التحقيقات الخاصة والشرطة الملكية التايلندية لضمان التقسيم الواضح للمسؤوليات في متابعة قضايا الاتجار.

بخصوص الحماية، فإن التدابير المُتخذة واسعة النطاق، وهي تتفاوت ما بين توفير الضروريات الأساسية والرعاية الطبية في الموقع لمدة ٢٤ ساعة وتقديم المساعدة القانونية للتعليم غير النظامي والتدريب المهني. وتولد هذه التدابير، بدورها، حافزا للضحايا على التعاون مع السلطات في مرحلة الاطلاع على الأوراق قبل المحاكمة وبرامج إعادة الإدماج. وقد تم تعزيز مبادرات الحماية بموارد من صندوق مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أنشئ على غرار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات.

بخصوص الشراكة، فإن موقفنا ينعكس في التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحالفات بين الوكالات، وذلك في ظل دور رئيسي للمجتمع المدني. وتلتزم تايلند بدعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة النكراء المتمثلة في الاتجار بالبشر. وتايلند، إذ تضع ذلك في اعتبارها، يسرها أن تعلن تقديم مساهمة مالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالبشر. وسيكون هذا ثاني تبرع تقدمه تايلند منذ تبرعنا الأول في عام ٢٠١١.

وللقضاء على الجريمة الشنعاء المتمثلة في الاتجار بالبشر، فإن النوايا الطيبة ووضع خطة للعمل لا يكفيان للأسف. وتحقيق نتائج ملموسة يتطلب تقاسم الأعباء والمسؤولية المتبادلة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وبينما نمضي قدما في تنفيذ الخطة العالمية، لا بد من مواصلة تعزيز الاتساق والتكامل محليا وإقليميا ودوليا. ويتعين تعبئة الموارد وترتيب أولوياتها، خصوصا في تمكين الفئات الضعيفة وتوعية الجمهور باستمرار. والصكوك القانونية ينبغي أن تكون سهلة الاستخدام ومواكبة للتكنولوجيا والتقنيات المتقدمة التي يستخدمها المجرمون.

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الوكالات الدولية العاملة في هذا المجال بحاجة إلى دعمنا جميعا لكي يتسنى لها أن تقدم على نحو فعال المساعدة التي نطلبها، ولكن يجب عليها أيضا العمل بشكل أفضل مع الدول وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين.

في الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامها بخطة العمل العالمية وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز أهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن البرتغال ترحب بهذه الفرصة المتاحة، بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها. وتظل خطة العمل العالمية، في رأينا، أداة فعالة للدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل تأكيد وتعزيز إرادتهم السياسية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتتشاطر البرتغال الآراء التي أعرب عنها المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكن أود أن أؤكد بعض الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن الاتجار بالأشخاص جريمة عبر الحدود الوطنية، لكنه يشكل أيضا وبشكل أساسي هجوما على كرامة الفرد. على الرغم من كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن الاتجار بالأشخاص لا يتناقص للأسف، بل هو في ارتفاع. إن هذا الواقع هو الذي يجب أن يحشد كل واحد منا حول المبادرات التي تزيد من الوعي بهذه الجريمة، وتحسين التعاون والتنسيق الدوليين في مكافحة ذلك، وتجعل معاقبة الأطراف الفاعلة الإجرامية أكثر فعالية، وتقديم المساعدات لضحاياها، بإيجاز، يشكل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص الطريقة الأكثر فعالية. وتلك هي الأفكار والأهداف التي دفعتنا لاعتماد خطة العمل العالمية في عام ٢٠١٠، بشأن الاتجار بالأشخاص في أعقاب عملية حكومية دولية تشرفت البرتغال بالمشاركة في تسهيلها.

تهدف خطة العمل العالمية إلى محاربة الاتجار بالأشخاص بجوانبه المختلفة بأكبر قدر من القرب والفعالية. وتؤطر الصكوك القانونية القائمة خطة العمل العالمية. ولم يكن هدفها أبدا تكرار أو استبدال تلك الصكوك القانونية القائمة، وهي اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولها بشأن الاتجار. كما أنها لا تقوض أهمية ووجاهة تلك المعاهدات الدولية الملزمة قانونا، بل على العكس من ذلك، تعتقد البرتغال أنها تعزز تلك الصكوك من خلال تعزيز التصديق العالمي عليها، وتنفيذها تنفيذا فعالا.

ومن الواضح أن الاتجار بالأشخاص ظاهرة عالمية تتطلب اتباع نهج متعدد القطاعات. وتثمن البرتغال حقيقة أنه علاوة على منظور إنفاذ القانون، تتضمن خطة العمل منظور حقوق الإنسان وبعدا إنمائيا اجتماعيا، يشكلان عاملين حاسمين فيما يخص مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبالتالي العديد من الإشارات ليس فقط إلى أدوات وهيئات حقوق الإنسان، ولكن أيضا لعمل المقررين الخاصين الواردة في خطة العمل. وجرى تسليط الضوء على إسهامهم في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في النص بأكمله. تعتمد الخطة أيضا نهج توفير الحماية للضحية، لأنه يتعين أن يشكل الضحايا عنصرا أساسيا آخر فيما يخص جهودنا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي ذلك الصدد، تقدم خطة العمل نتائج ملموسة جدا فيما يتعلق بدعم الضحايا. فقد أنشأت الصندوق الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص. في البرتغال، لدى ضحايا الاتجار طبقا للقانون الحق في التمتع بمستوى معيشة أساسي، وتلقي علاج طبي مناسب وعاجل، وتقديم المساعدة النفسية، والحماية، وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية، وكذلك الخدمات القانونية. وللضحايا الأجانب نفس فرص الحصول على الرعاية على غرار ضحايا الاتجار المحليين. ويوفر مركز المأوى والحماية الدعم للنساء اللائي جرى تحديدهن كضحايا للاتجار، بغض النظر عن الجنسية أو السن أو الدين أو العرق أو التوجه الجنسي، أوالعجز، أوالحالة العائلية، أو التوجه السياسي أو الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. ويمتد هذا الدعم أيضا للقاصرين الذين هم أطفال الضحايا.

ومن الواضح أنه لا يمكن التصدي بشكل أحادي للاتجار بالأشخاص، كظاهرة عالمية، والتعاون الدولي أمر ضروري، كما هو حال التعاونين الإقليمي والوطني. وينبغي أن تواصل خطة العمل العالمية تشجيع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية على اتخاذ موقف فعال ضد هذه الجريمة. على المستوى الوطني، يمكن للخطة أن تمثل فرصة للبلدان لوضع خطط عمل لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد اعتمدت البرتغال بالفعل خطتين وطنيتين شاملتين فيما يخص مكافحة الاتجار بالأشخاص، ونحن نقدر هذه الخطط كوسيلة للتنفيذ الفعال لنهج عالمي ومتكامل لمكافحة هذه الجريمة.

ويتمثل الإسهام الآخر لخطة العمل العالمية في الدعوة لتعبئة المجتمعات المحلية ولرفع مستوى الوعي فيما يخص الاتجار بالأشخاص داخل المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، التي تنطوي على إمكانات هائلة لا ينبغي التغاضي عنها في خضم جهودنا المشتركة لمنع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا والشهود، والمساعدة على تقديم الجناة إلى العدالة. قامت البرتغال بعدة حملات عامة تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الضحايا المحتملين للاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل والناس بشكل عام. وعلاوة على ذلك، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حملة القلب الأزرق في ربيع عام ٢٠١٢.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، يمكن أن تشكل خطة العمل إطارا للدعوة لتنسيق دولي أكثر فعالية للجهود. في الواقع، ثمة الكثير مما تم القيام به من قبل العديد من الدول

الأعضاء، على مستوى الإطارين الوطني والإقليمي. وتشكل هذه التجارب وتشاطر أفضل الممارسات بالتأكيد قيمة كبيرة بالنسبة لكثير من الدول الأعضاء الأخرى. إننا نرحب ونشجع تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. قدمت البرتغال الدعم المالي لدورة تدريبية أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وطورها خبراء من الأمم المتحدة، شملت الشرطة الجنائية والعديد من الإدارات التابعة لمكتب المدعي العام. ونأمل أن نرى مزيدا من التطوير للدورة التدريبية في بلدان أخرى.

وتتمثل إحدى النتائج الملموسة لخطة العمل العالمية، في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي نشره المكتب فعلا. والذي لم يكتف بجمع البيانات الموجودة ولكن أيضا تضمن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من المبادرات والآليات الإقليمية. وهذا التقرير في رأينا، مهم للغاية بوصفه إسهاما في إبلاغ الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال مكافحة هذه الجريمة البشعة.

أخيرا وليس آخرا، تعتقد البرتغال أن خطة العمل العالمية تشكل فرصة للجمعية العامة للنظر مرة أخرى في استجابتنا المشتركة للاتجار بالأشخاص. ويمكن أن تساعدنا على تقييم الإنجازات، كما أنها يمكن أيضا أن تشجع على تحديد الالتزامات من جانب الدول الأعضاء لإرساء مساعدة متسقة ومستدامة للناجين. بهذا المعنى، تكرر البرتغال التأكيد على أهمية المساهمات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أُعطي الملايين من ضحايا الاتجار بالأشخاص، الذي هو شكل حديث من أشكال الرق، أملا جديدا في عام ٢٠١٠ بأن معاناتهم ستنتهي. وشكل اعتماد خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، معلما تاريخيا ليس فقط بالنسبة لمنظمتنا، ولكن الأهم من ذلك كله بالنسبة لحياة أولئك البشر الذين أضحوا أسرى جشع وطمع أولئك الذين يستفيدون من صفقات التجارة في البشر.

وكما نعلم جميعا، فإن الحاجة إلى اعتماد خطة عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر تعود إلى سنوات عديدة مضت.فخلال رئاسة نيكاراغوا للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨، بقيادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، بدأت الجمعية العامة بمناقشات رسمية بشأن اعتماد هذه الخطة. وفي ذلك الوقت، كانت المسألة تبدو خلافية بشكل كبير، وكان من الصعب التوصل إلى اتفاق لأن العديد من الوفود لم تر أي داع لوضع خطة عمل عالمية. غير أن مجموعة من البلدان بقيادة بيلاروس، ودعم كامل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قررت مواصلة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الضرورة الملحة لوضع خطة عمل عالمية، حتى اعتمادها في عام ٢٠١٠، وهو ما نحتفل به اليوم. ونشكر مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر على عملهم ومثابرتهم.

ونغتنم هذه الفرصة الهامة لنطلع الجمعية العامة على ما أحرزه بلدنا من تقدم في ذلك الصدد، بقيادة الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا. ونيكاراغوا من بين البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم في مكافحة الاتجار بالبشر.

إن تركيز الخطة العامة لحكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا ينصب على مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يشكل أيضا أولوية الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والشرطة الوطنية. ويعرِّف الإطار القانوني والسياسي والإجرائي لدينا جريمة الاتجار بالبشر، مُرِّكزا على حماية ومساعدة الضحايا وعائلاتهم، وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لقد أنشأنا ائتلافا وطنيا لمكافحة الاتجار بالبشر، بتنسيق من وزارة الداخلية، باعتباره وكالة مركزية لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال تحديد الضحايا وحمايتهم وإعادة تأهيلهم وكفالة معاقبة مقترفي الاتجار معاقبة فعالة. ويتألف الائتلاف الوطني من وزارات الدولة ومؤسساتها، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وكانت الخطوة الهامة الأخرى هي إنشاء خط الهاتف ١٣٠، أو خط الهاتف المباشر للحصول على المعلومات، تحت إشراف وزارة الأسرة. وهو خط مفتوح ٢٤ ساعة في اليوم، واستقبل في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ نحو ٢٠ ٠٠٠ مكالمة هاتفية تطلب الحصول على معلومات بشأن الاتجار بالبشر، معظمها من النقاط الحدودية. ومن خلال الائتلاف الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، وضع نظام لرسم الخرائط الجغرافية والاجتماعية. وهو أداة للعمل تقوم مقام أداة للبحث بغية تحديد مواقع جرائم الاتجار بالبشر المزعومة بمختلف أشكالها، ويساعدنا على تركيز جهودنا الوقائية وإجراءات الملاحقة القضائية لمقترفي تلك الجريمة، بينما نعزز آليات الحماية لا سيما لفائدة الأطفال والمراهقين.

ولدينا نموذج للرعاية المتخصصة لضحايا الاتجار بالبشر: أولا إنقاذ الضحية، ثم تقديم المشورة إليها، سواء كانت رجلا أو امرأة، وفتح تحقيق يفضي إلى الاستماع إلى الشهادات، وفي الأخير، القيام بالعمل الاجتماعي تمهيدا لإجراء المحاكمة.

وفي عام ٢٠١١، حققنا نسبة ٨١,٢٥ في المائة من حيث النجاح في محاكمة المتجرين بالبشر في نيكاراغوا. وبيانات الوحدة المتخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر التابعة للشرطة الوطنية تظهر إنقاذ ١٧٨ ضحية. وحتى اليوم، حرر ٣٣ شخصا، بمن فيهم الشباب والأطفال، من قبضة مختطفيهم.

وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، عولج ٩٦ ضحية، قُبل ٦٣ منهم في المأوى الذي تموله مفوضة شؤون المرأة. ومُنح تسعة ضحايا من الكبار فرصا للعيش حياة جديدة مفعمة بآمال جديدة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وتمت إعادة تسجيل المراهقين والفتيات في المدارس بدعم من وزارة الأسرة. ومن عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، تمت بنجاح إجراءات المحاكمة بشأن ٤٣ حالة من حالات الاتجار بالبشر.

مكافحتنا للاتجار بالبشر لا تقتصر على إقليمنا. إننا نعمل جاهدين على الصعيد الإقليمي مع بلدان أمريكا الوسطى. ولتحقيق ذلك الهدف، أنشيء في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الائتلاف الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهو يضم جميع بلدان أمريكا الوسطى بقيادة نيكاراغوا. وتقود نيكاراغوا حملة في أمريكا الوسطى لمكافحة الاتجار بالبشر. وهذا جهد تبذله الحكومة بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ومفوضة شؤون المرأة، والائتلاف الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر. وسيُدشن ذلك المشروع في الأسبوع القادم في هندوراس والسلفادور، قبل أن يمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة. ولأول مرة، تتحد جميع بلدان أمريكا الوسطى تحت نفس الراية.

لقد حققنا نجاحا كبيرا، لكننا لا نزال نواجه العديد من التحديات والمصاعب. وجميع جهودنا لمكافحة هذا الشر الذي يضر بمجتمعنا وبتنفيذنا للخطة العالمية في قانوننا الوطني، تجسد التزام حكومة المصالحة والوحدة الوطنية لدينا بالقضاء على هذا الشر على الصعيد العالمي، لا سيما في أمريكا الوسطى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.